

بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي



MC²OM



بتمويل مشترك من

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC



ملف الهجرة في مدينة صفاقس



ICMPD

International Centre for
Migration Policy Development



UCLG

United Cities
and Local Governments

UN HABITAT

FOR A BETTER URBAN FUTURE

فهرس الاختصارات

المجلس الوطني التأسيسي	ANC – Assemblée Nationale Constituante
مجلس نواب الشعب (البرلمان)	ARP – Assemblée des Représentants du Peuple
جمعية الطلبة والمتربصين الأفارقة بتونس	AESAT – Association des Etudiants et Stagiaires Africains de Tunisie
قانون الجماعات المحلية	CCL – Code des Collectivités Locales
الجمعية التونسية لمكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	ATL MS/Sida – Association Tunisienne de Lutte contre les Maladies Sexuellement Transmissibles et le Sida
كفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية	CONNECT – Confédération Citoyenne des Entreprises Tunisiennes
المجلس الاستشاري للتونسيين في الخارج	CCTE – Conseil Consultatif des Tunisiens à l’Etranger
مجموعة التفكير والعمل المواطني	CORAC – Collectif de réflexion et d’action citoyenne
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	HCR – Haut-Commissariat des Nations Unies aux Réfugiés
الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر	INLTP – Instance Nationale de Lutte contre la Traite des Personnes
المعهد الوطني للإحصاء	INS – Institut National de la Statistique
الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي	MST – Maladies Sexuellement Transmissibles
منظمة أطباء العالم	MDM – Médecins Du Monde
المنظمة الدولية للهجرة	OIM – Organisation Internationale pour les Migrations
الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري / وزارة الصحة	ONFP – Office National de la Famille et de la Population/ Ministère de la Santé
المرصد الوطني للهجرة	ONM – Observatoire National de la Migration
ديوان التونسيين بالخارج	OTE – Office des Tunisiens à l’Etranger
ديوان التونسيين بالخارج	OSC – Organisations de la Société Civile
التعداد العام للسكان والسكنى	RGPH – Recensement Général de la Population et de l’Habitat
إستراتيجية التنمية لمدينة صفاقس الكبرى	SDGS – Stratégie de Développement du Grand Sfax
كتابة الدولة لشؤون الهجرة والتونسيين في الخارج	SEMTE – Secrétariat d’Etat à la Migration et aux Tunisiens à l’Etranger
النقابة التونسية للفلاحين	SYNAGRI – Syndicat des Agriculteurs de Tunisie
جمعية تونس أرض اللجوء	TAT – Terre d’Asile Tunisie
الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي	TAMSS – Tunisian association for management and social studies
التونسيون في الخارج	TRE – Tunisiens Résidents à l’Etranger
الاتحاد العام التونسي للشغل	UGTT – Union Générale Tunisienne du Travail
الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري	UTAP – Union Tunisienne de l’Agriculture et de la Pêche
الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	UTICA – Union Tunisienne de l’Industrie, du Commerce et de l’Artisanat

الفهرس

1. الخلفية..... 6
- تقديم المشروع..... 7
2. نبذة عن المدينة..... 8
- نظرة عامة..... 9
- حقوق الإنسان للمهاجرين وإمكانية الحصول على الخدمات..... 12
3. الإطار العام: السياق الوطني للهجرة في تونس..... 14
- التاريخ الحديث للهجرة في تونس..... 15
- الهجرة الداخلية..... 15
- الهجرات الخارجية..... 18
- الهجرة إلى الخارج..... 18
- الهجرة العائدة للتونسيين في الخارج..... 18
- الهجرة الوافدة والعبور..... 18
- السياسة الوطنية للهجرة..... 20
- الاستراتيجية الوطنية للهجرة (SNM): نحو حوكمة الهجرة؟..... 20
- إدارة الهجرة غير النظامية..... 20
- مكافحة الهجرة غير القانونية وحقوق الإنسان للمهاجرين..... 21
4. الإطار المؤسسي..... 22
- الهجرة الداخلية..... 23
5. الإطار السياسي المؤسسي للهجرة الخارجية..... 24
- الجهات الحكومية الفاعلة..... 25
- المنظمات الدولية..... 26
- منظمات المجتمع المدني التونسية والدولية..... 26
- التعاون الإقليمي والدولي..... 26
6. سياق الحوكمة المحلية..... 28
- سياق اللامركزية في صفاقس..... 29
7. سياسة الهجرة المحلية..... 30
- سياسات ومبادرات التكامل والإدماج..... 31
- دمج الهجرة عبر القطاعات..... 31
8. الإطار المؤسسي: توزيع أصحاب المصلحة..... 32
- أصحاب المصلحة الحكوميون على المستوى المحلي..... 33
- المجتمع المدني والقطاع الخاص..... 34

38	9. التعاون الدولي
40	10. حالة الهجرة في مدينة صفاقس
41	لمحة عامة: اتجاهات الهجرة
44	11. بيانات عن الهجرة المحلية
45	قنوات الهجرة والوضع القانوني
45	البلدان الأصلية الرئيسية
48	التوزيع حسب نوع الجنس
50	التركيب العمري
52	المستوى التعليمي:
53	قطاعات النشاط
54	12. حصول المهاجرين على الحقوق والخدمات في صفاقس
55	سهولة الوصول
55	عرض خدمات الاستقبال
55	المهارات اللغوية والثقافية
55	السلامة والأمن
58	13. حقوق الإنسان والحصول على الخدمات
59	الحصول على السكن
59	الحصول على التعليم والتكوين المهني
62	14. التوظيف ومباشرة الأعمال الحرة
63	الصحة والرفاه
66	15. الإدماج الاجتماعي والسياسي
67	الوصول إلى المشاركة الاجتماعية والسياسية
67	الإدماج الاجتماعي والتماسك
67	الحماية من التمييز
68	16. الخطاب حول الهجرة والإدماج
69	المواقف العامة تجاه المهاجرين
69	التصور العام للجمهور لسياسات الهجرة والإدماج
70	17. النتائج
71	التحديات التي تشكلها الصورة العامة للهجرة في مدينة صفاقس
71	إستراتيجية وطنية للهجرة
71	المزايا التي يجب التأكيد عليها
71	كيف يُحكم التنوع الثقافي
72	الحقوق الأساسية للمهاجرين

1. الخلفية

تقديم المشروع

حركات الهجرة الداخلية والدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع لها تأثير مباشر وطويل الأمد على تنمية المناطق الحضرية في المنطقة، لأنها غالبًا ما تكون نقاط المغادرة والعبور والوجهة للمهاجرين. وبدورها كنقطة التواصل الأولى للسكان، فإن الحكومات المحلية هي أيضا جهات فاعلة رئيسية في إزالة الحواجز أمام الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للوافدين الجدد، وكذلك لتعزيز مساهمتهم ومشاركتهم في الحياة المحلية. ولزيادة إمكانات التنمية هذه، يجب الاعتراف بالحكومات المحلية كشركاء مؤسسين في سياسات حوكمة الهجرة ومنحها الكفاءات والموارد والقدرات الضرورية والنسبية، خاصة مع فيما يتعلق بضمان الوصول إلى الحقوق والخدمات.

في هذا السياق، تم إطلاق مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية (MC2CM)، في عام 2015، الذي هدف إلى المساهمة في تحسين الحوكمة الحضرية للهجرة، ولا سيما داخل شبكة من المدن في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. يمكن اختصار أنشطة المشروع في 3 مكونات: مكون الحوار لتسهيل تبادل الخبرات والخيارات السياسية بين المدن، مكون المعرفة الذي يساعد المدن المشاركة في دراسة حالات الهجرة وتحديد ملفات الهجرة الخاصة بهم، ومكون العمل الذي يرافق عملية نقل وتنفيذ أنشطة التعاون.



العمل

توفير حلول وأدوات اختبار
مستدامة لمواجهة التحديات
والفرص المتعلقة بالهجرة



المعرفة

دعم توليد المعرفة
وتطوير النهج المستندة
إلى الأدلة



الحوار

تعزيز الحوار بين المدن وأصحاب
المصلحة من خلال التعلم بين
الأقران والتبادلات

يتم تنفيذ المشروع من قبل اتحاد يقوده المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، بالشراكة مع شبكة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT).

المزيد من المعلومات على:

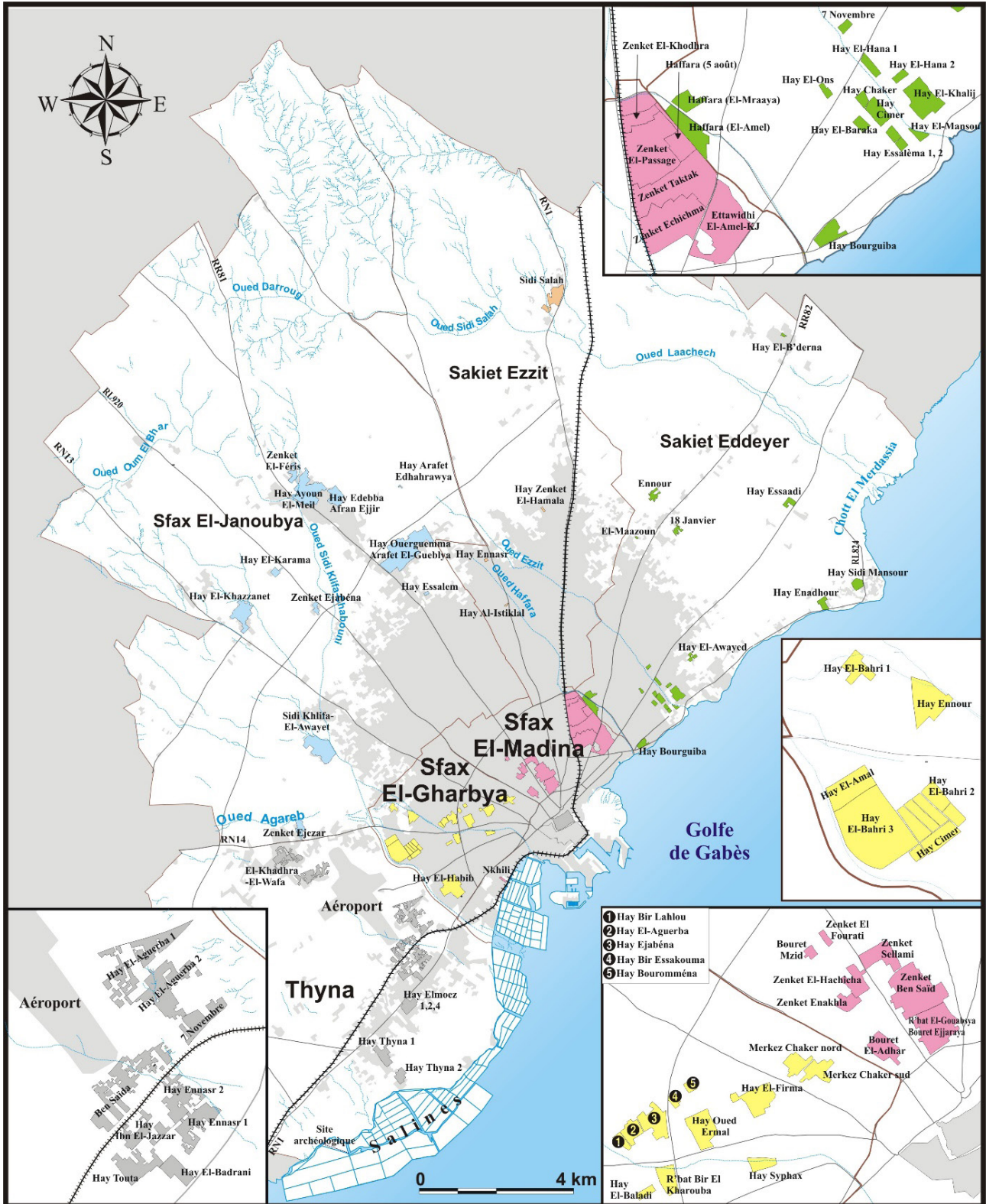
icmpd.org/mc2cm

[@urban_migration](https://twitter.com/urban_migration)

Mediterranean City-To-City Migration (MC2CM)

www.facebook.com/mc2cm

2. نبذة عن المدينة



تقديم عام			
مدينة صفاقس : 551.4 كم ² (المعهد الوطني للإحصاء 2014) ولاية صفاقس : 7,545 كم ²		المساحة (كم ²)	
صفاقس هي ثاني أكبر مدينة وثاني مركز اقتصادي في تونس. صفاقس هي أيضًا مركز (عاصمة) ولاية صفاقس المكونة من 16 معتمدية. صفاقس الكبرى عبارة عن تجمع حضري يتكون من 9 بلديات (مدينة صفاقس، ساقية الزيت، ساقية الدائر، الشحيحة ، قرمدة، العين ، طينة، العوابد الخازنة، الحاجب).		السياق السياسي والإداري	
594,725 (المعهد الوطني للإحصاء، 2014)		إجمالي عدد سكان المدينة	
86 % في عام 2014		سكان الحضر	
لا تتوفر معلومات		نسبة المهاجرين في ولاية صفاقس من السكان الوطنيين	
العربية		اللغة (اللغات)	
مدينة صفاقس			
المصدر	العام	البيانات	
المعهد الوطني للإحصاء	2014	594,725	إجمالي عدد سكان المدينة
المعهد الوطني للإحصاء	2014	96,893) % 16.29 (نسمة)	نسبة السكان البالغين من العمر 0-9 سنوات
المعهد الوطني للإحصاء	2014	189,401) % 31.85 (نسمة)	نسبة السكان البالغين من العمر 10-29 سنة
المعهد الوطني للإحصاء	2014	171,871) % 28.90 (نسمة)	نسبة السكان البالغين من العمر 30-49 سنة
المعهد الوطني للإحصاء	2014	69,594) % 11.70 (نسمة)	نسبة السكان البالغين من العمر 50-59 سنة
المعهد الوطني للإحصاء	2014	66,963) % 11.26 (نسمة)	نسبة السكان البالغين من العمر 60 سنة فأكثر
		غير متوفرة	نسبة المهاجرين الذين استقروا في صفاقس
		غير متوفرة	نسبة المهاجرين في ولاية صفاقس من السكان الوطنيين

المعهد الوطني للإحصاء وزارة التكوين المهني والتشغيل	2014	13.43 % (الولاية) 9.4 % (صفاقس الكبرى)	معدل البطالة	سوق العمل
المعهد الوطني للإحصاء	2014	199,839	السكان الناشطون	
التعداد العام للسكان والسكنى (معتمدية مدينة صفاقس)	2014	1. التعليم والصحة والخدمات الإدارية (29.20 %)	قطاعات النشاط الرئيسية	
التعداد العام للسكان والسكنى (معتمدية مدينة صفاقس)	2014	2. الصناعة التحويلية (20.21 %)		
التعداد العام للسكان والسكنى (معتمدية مدينة صفاقس)	2014	3. التجارة (16.95 %)		
التعداد العام للسكان والسكنى (معتمدية مدينة صفاقس)	2014	4. الأشغال العامة والبناء (7.75 %)		
التعداد العام للسكان والسكنى (معتمدية مدينة صفاقس)	2014	5. النقل التجاري (5.33 %)		
		غير متوفر	متوسط الإيجار السنوي للمترالمربع	ظروف المعيشة
تقرير وزارة التجارة والحرف	أكتوبر 2012	900 دينار تونسي/مترمربع	متوسط سعر الشراء للمترالمربع	
		غير متوفر	متوسط الدخل السنوي المتاح لكل أسرة	
		غير متوفر	متوسط مساحة المسكن	
		غير متوفر	الأشخاص المعرضون للخطر من حيث الفقر والاستبعاد الاجتماعي	
		غير متوفر	الأسرة وحيدة الوالد 100 أسرة لديها أطفال تتراوح أعمارهم بين 0-17 سنة	
		غير متوفر	المنقطعون عن الدراسة في كل من التعليم والتدريب	
التعداد العام للسكان والسكنى (معتمدية مدينة صفاقس)	2014	54.01 %	نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و24 سنة في التعليم العالي	
التعداد العام للسكان والسكنى (معتمدية مدينة صفاقس)	2014	42.13 %	نسبة السكان الحاصلين على التعليم الثانوي	

حقوق الإنسان للمهاجرين وإمكانية الحصول على الخدمات

الحقوق	المراجع	التعليقات
تونس	- القانون رقم 0007-1968 المؤرخ 8 مارس 1968 - المرسوم رقم 198-1968 المؤرخ 22 يونيو 1968. المادة 44: تفرض على كل أجنبي أن يحمل وثيقة تمكنه من البقاء في تونس	وتصدر السلطات القنصلية تأشيرة دخول لمدة أقصاها ثلاثة أشهر. وبعد هذه الفترة يلزم الحصول على بطاقة إقامة، باستثناء الأجانب الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة وأولئك الذين لا تتجاوز مدة إقامتهم ثلاثة أو ستة أشهر متتالية في السنة ¹ .
الحق في العمل	- القانون رقم 68-7 المؤرخ 8 مارس 1968 والمتعلق بشروط عمل الأجانب في تونس - قانون العمل المعدل بالقانون 62-96 المؤرخ 15 يولييه 1996 : " يتمتع الأجنبي الذي في وضع قانوني بنفس الحقوق ويخضع لنفس الالتزامات الناشئة عن علاقات العمل التي يخضع لها العامل التونسي "	إلا أن ممارسة الوظائف العامة والمهن الحرة تقتصر على المواطنين في الواقع. ويخضع الحصول على عمل بأجر لقواعد صارمة ² .
الحق في الصحة	- القانون رقم 63-91 المؤرخ 29 يولييه 1991	الحق في الصحة مكفول للأجانب بنفس الشروط المطبقة على التونسيين. غير أن "الرعاية والعلاج في المستشفيات مجانا أو بأسعار مخفضة في مرافق الصحة العامة محجوزان للمواطنين المعوزين" ³ .
- إمكانية الحصول على العدالة	- تنص المادة 29 من دستور عام 2014 على ما يلي: " لا يجوز القبض على أي شخص أو احتجازه إلا في حالات التلبس أو بموجب قرار قضائي ".	- احترام حقوق الدفاع والحق في محاكمة عادلة مكفول بموجب القانون المحلي والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها تونس.
- الحق في التعليم	- يخضع حصول الأجانب على التعليم العام الابتدائي والثانوي لشروط إقامة الوالدين في تونس وتقديم طلب خطي إلى المدير الجهوي للتعليم. يتم قبول الطلاب الأجانب في المؤسسات الجامعية العامة التونسية بموجب حصص منقذ عليها مع بلدهم الأصلي.	
- الحقوق المدنية والاجتماعية	- تنص المادة 13 من قانون الجنسية على أن "المرأة الأجنبية التي تتزوج من تونسي تكتسب الجنسية التونسية وقت عقد الزواج بينما تفقد ، بموجب قانونها الوطني، جنسيتها الأصلية بالزواج من أجنبي ". - تنص المادة 14 من قانون الجنسية على أنه "يجوز للمرأة الأجنبية التي تتزوج من تونسي وتحفظ بجنسيتها الأصلية بموجب قانونها الوطني أن تقدم طلباً للحصول على الجنسية التونسية عن طريق الإعلان ، إذا كانت الأسرة تقيم في تونس منذ سنتين".	- الحصول على الجنسية التونسية مقيد بالنسبة للأجانب على أساس مدة الإقامة ونوع الجنس.

<https://tunisia.iom.int/sites/default/files/resources/files/brochure%20IOM%20،2018، مايو، حق الحصول على الإقامة في تونس، المنظمة الدولية للهجرة، -%201%20right%20au%20se%81jour%20%28A6%29.pdf>

https://tn.boell.org/sites/default/files/،2019، مايو، Les métèques de la République : الحريات الفردية للأجانب في تونس : les_meteques_de_la_republique.pdf

3 المرجع نفسه.

3. الإطار العام: السياق الوطني للهجرة في تونس

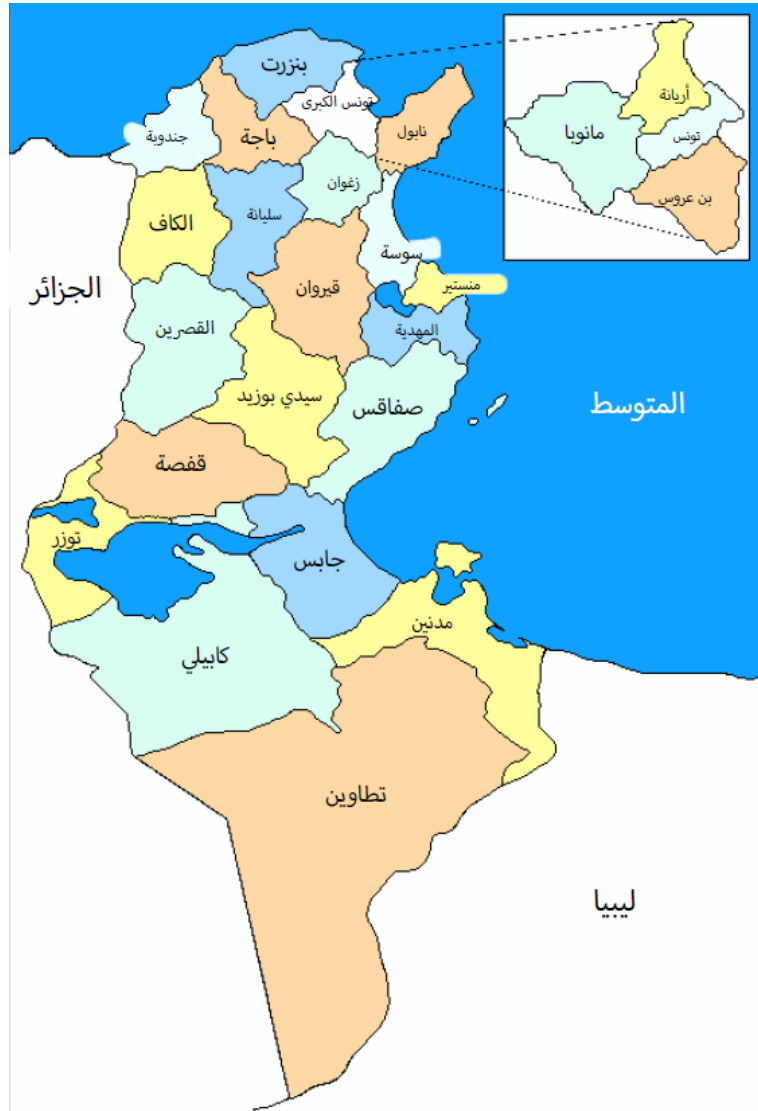
التاريخ الحديث للهجرة في تونس

تقع تونس في قلب حوض البحر المتوسط وهي المعروفة بقدوم وكثافة التبادلات البشرية بين شواطئها الثلاثة، وهي أرض هجرة متقاطعة داخلية وخارجية على حد سواء.

الهجرة الداخلية

يتيح التكوين الترابي لتونس التمييز بين عدة أنواع من البيئات الجغرافية والبشرية ذات خصائص من شأنها تفسير تدفقات وتبادلات الهجرة الداخلية. أفصح الترحال البدوي والانتجاع بحثاً عن الكلاً اللذان كانا الأنماط السائدة لنزوح السكان قبل منتصف القرن العشرين، الطريق تدريجياً للأنماط الحديثة من الهجرة وتقل الناس بين المناطق الريفية والحضرية، بين الجنوب القاحل والشمال الغني بالموارد الزراعية والهيدروليكية (الشكل 1)²

التحديات الأربعة للإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء



في خلال عقدين (1994-2004 و 2004-2014) ، قام 3 ملايين تونسي بتغيير مكان إقامتهم داخل البلاد (المعهد الوطني للإحصاء 2004 ، 2014). أكثر من ثلثي هذا التنقل تم داخل الولاية الواحدة، في حين أن الثلث المتبقي، أي حوالي مليون شخص، قام بتغيير الولاية التي يقيم بها.

الجدول 1 : الهجرة الداخلية في تونس (2009-2014)

نوع الهجرة	العدد	%
الهجرة داخل الولاية الواحدة	1 125 891	72.3
الهجرة بين الولايات	430,553	27.7
المجموع	444 1,556	100.0

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، 2015

وقد أفادت حركات الهجرة هذه المناطق الساحلية بشكل رئيسي، والتي تمثل الآن 68.4 % من إجمالي السكان، وثلاثة أرباع سكان المناطق الحضرية و80 % من العمالة الصناعية والأسرة السياحية. أما المناطق الداخلية (الغربية والجنوبية) فهي مراكز المغادرة الرئيسية للمهاجرين الداخليين إلى المناطق الجذابة في الساحل الشرقي والشمالي الشرقي. والفجوة الإقليمية بين هاتين المنطقتين الرئيسيتين هي نتيجة للتفاوتات في التنمية والدخل والمرافق.

الجدول 2: تطور موازين الهجرة الداخلية للولايات التونسية بين عامي 1999 و2014 (المحافظات الساحلية باللون الأزرق، والمحافظات الداخلية والجنوبية باللون الأخضر)

الهجرة الصافية		الولايات	الأقاليم		
2014-2009	2004-1999				
-28700	-27210	تونس العاصمة	منطقة تونس العاصمة	الأقاليم والولايات الساحلية	
41200	37902	أريانة			
25100	36942	بن عروس			
8800	9722	مانوبة			
10800	7055	نابل	شمال شرق		
-900	-785	زغوان			
-5300	-2823	بنزرت			
15100	21863	سوسة	الوسط الشرقي		
11800	16954	المنستير			
-1800	-2452	المهدية			
3900	11392	صفاقس			
-7600	-9601	باجة	الشمال الغربي		
-12100	-9936	جندوبة			
-7000	-11155	الكاف			
-8300	-11692	سليانة			
-19400	-22984	القيروان	الوسط الغربي		المناطق الغربية والجنوبية
-12400	-16923	القصرين			
-7500	-14058	سيدي بوزيد			
-1300	-2367	قابس	الجنوب الشرقي		
3500	2696	مدنين			
-2000	-2455	تطاوين			
-5100	-7783	قفصة	الجنوب الغربي		
100	-586	توزر			
-700	-1716	قبلي			

المعهد الوطني للإحصاء: التعدادات العامة للسكان والسكنى، 2004، 2014

إن جغرافية الهجرة الداخلية في تونس هي انعكاس صادق لهذا الانقسام الإقليمي. منذ منتصف الستينيات وباستثناءات قليلة كانت جميع المناطق الداخلية والجنوبية، ولا تزال، في حالة عجز في حين كانت جميع المناطق الساحلية، ولا تزال، في حالة فائض (الجدول 2).

4 انظر الشكل 1: تتألف الأقاليم الداخلية من ولايات الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي والجنوب الشرقي. وتتألف المناطق الساحلية من ولايات منطقة تونس العاصمة والشمال الشرقي والوسط الشرقي.

الهجرات الخارجية

في علاقاتها الخارجية تعتبر تونس بلدًا من بلدان الهجرة المتقاطعة: الهجرة الوافدة والهجرة الخارجة والعبور. الهجرة الطوعية هي السائدة رغم أنه كان لدى تونس تجارب قصيرة في استضافة اللاجئين نتيجة للنزوح القسري في العصر الحديث⁵. لقد جعل الاستعمار الفرنسي من تونس دولة هجرة وافدة صافية حتى الاستقلال في عام 1956. ومنذ ذلك الحين ، أصبحت تونس بلد مغادرة في المقام الأول.

5 بربر أندلسيون (مسلمون) ، مطرودون من إسبانيا في عام 1609 ، لبييون فارون من الغزو الإيطالي في عام 1911 ، جزائريون فارون من القمع الاستعماري في 1954 و1962 ، استقبال فلسطينيين من بيروت في عام 1982 ، استقبال لاجئين جزائريين خلال الحرب الأهلية بين 1992 و 2002 ، ومنذ عام 2011 استقبال أكثر من مليون عامل مهاجر ولاجئ فارين من الحرب في ليبيا وسوريا منذ عام 2011 (بويكري ، ه. سيمون. 2015. G).

الهجرة إلى الخارج

الهجرة التونسية إلى الخارج حديثة إلى حد ما في حجمها. في عام 1954 لم يتجاوز عدد التونسيين الذين يعيشون أو يعملون في الخارج 20 000 نسمة. وارتفع عددهم من 170 000 في عام 1970 إلى 540 000 في عام 1990 ، ومليون في عام 2007 ، و1.3 مليون في عام 2014 (المصدر : ديوان التونسيين بالخارج) ، أي 12 ٪ من إجمالي عدد السكان. ويعيش 84 ٪ منهم في أوروبا حيث أكثر من نصفهم (55 ٪) في فرنسا. لا تتجاوز حصة دول الخليج 4.5 ٪ من الإجمالي. وتمثل النساء 37 ٪ (0.5 مليون) من التونسيين المقيمين في الخارج مقابل 63 ٪ من الرجال. (ديوان التونسيين بالخارج) على مستوى التدفقات، تظهر نتائج آخر تعداد للسكان التونسيين في عام 2014 أنه في غضون خمس سنوات (2009-2014) ، غادر 66000 شخص تونس للذهاب إلى الخارج، بمتوسط سنوي قدره 13200 مهاجر. أغلبيتهم من الرجال (83.3 ٪) مقابل مشاركة منخفضة للنساء (16.7 ٪) (المعهد الوطني للإحصاء، 2015).

الهجرة العائدة للتونسيين في الخارج

عاد 29,300 تونسي من الخارج في خمس سنوات (2009-2014) ، بمتوسط سنوي يبلغ حوالي 6000 شخص (المعهد الوطني للإحصاء، 2017). وترتبط أسباب العودة بأربع فئات من العوامل : التقاعد، والطرده بعد الإقامة غير النظامية، ودعم الأسرة، وإنشاء المشاريع.

الهجرة الوافدة والعبور

جعل الموقع الجغرافي من تونس أرضا للهجرة والمرور بين البحر المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبين شرق وغرب العالم العربي. ولقد تركت الخلطات العرقية (البربر والعرب الشرقيون والعبيد الأفارقة والأوروبيين ، وغيرهم) بصماتها على السكان التونسيين. لقد جعل ماضي تونس ما قبل الاستعمار وفترة الاستعمار منذ القرن التاسع عشر، من تونس أرضا للهجرة والاستيطان واللجوء للسكان القادمين من فرنسا وإيطاليا ومالطة وإسبانيا. عشية استقلال تونس في عام 1956 ، كان على أرضها 250 000 أجنبي، منهم 180 000 فرنسي ، و57 000 إيطالي ، و6 000 مالطي ، يمثلون 10 ٪ من سكانها في ذلك الوقت. (Jerfel, 2013 ; Boubakri & Simon, 2015).

ومنذ تسعينيات القرن الماضي أصبحت تونس، شأنها شأن بلدان المغرب الأخرى، منطقة عبور وهجرة ولا سيما بالنسبة لمواطني البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. بلغ عدد الأجانب المسجلين في تونس 53 490 (الجدول 3) في عام 2014 ، مقابل 28 100 في عام 2004 (المعهد الوطني للإحصاء، 2004 ، 2015) ، أي زيادة ما يقرب من الضعف (90 ٪) في 10 سنوات.

الجدول 3: عدد الأجانب المسجلين في تونس عام 2014

رعايا البلدان الأوروبية والولايات المتحدة		رعايا دول إفريقية جنوب الصحراء الكبرى		رعايا الدول العربية	
8,284	الفرنسيون	958	الماليون	9,996	الجزائريون
2,118	الإيطاليون	689	الكاميرونيون	8,772	الليبيون
1,393	الألمان	607	الإيفواريون	5,565	المغاربة
3,212	أوروبيون آخرون	522	النيجيريون	508	الموريتانيون
584	الأمريكيون	394	السنغاليون	1,093	المصريون
		4,354	آخرون من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	1,024	السوريون
				550	العراقيون
				494	الفلسطينيون
				478	بقية البلدان العربية
15,591	مجموع أوروبا والولايات المتحدة	7,524	مجموع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	28,480	مجموع البلدان العربية
1,895	مناطق أخرى				
32.7	%	14.1	%	53.2	%
53,490	المجموع الكلي				
100	%				

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى 2014.

فيما يتعلق بالتدفقات التي سجلها المعهد الوطني للإحصاء فقد دخل البلد 14,350 غير تونسي في خمس سنوات (2009-2014)، أي ما يقرب من 3 000 وافد في السنة، وهو رقم صغير جدا مقارنة بالسكان التونسيين.

السياسة الوطنية للهجرة

أدى تعقيد وتنوع تدفقات الهجرة التي تنتهي في تونس أو غيرها أو تبدأ منها ، في سياق عدم الاستقرار الإقليمي والمبادرات المتعددة لمعالجة أسباب أزمة الهجرة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط والمنطقة الأوروبية بأكملها بشكل عام، إلى قيام السلطات التونسية باعتماد الاستراتيجية الوطنية للهجرة (SNM) لضمان إدارة رشيد للهجرة مستتيرة ومستندة إلى الأدلة.

الاستراتيجية الوطنية للهجرة (SNM): نحو حوكمة الهجرة ؟

من بين العوامل التي دفعت السلطات التونسية إلى إطلاق عملية التفكير حول الاستراتيجية الوطنية للهجرة - وهو مشروع بدأ منذ عام 2013 - يمكننا أن نذكر :

- تنوع تدفقات الهجرة وملامحها: الهجرة غير النظامية، تهريب المهاجرين، الاتجار بالبشر، اللجوء والحماية الدولية، الهجرة الخارجية، الهجرة الوافدة، العبور، الإنقاذ في البحر.
- سياق وطني من عدم الاستقرار الداخلي (انتفاضة 2011، التحول السياسي الهش، تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، الحراكات الاجتماعية)، والإقليمي بما في ذلك الحرب وانعدام الأمن (ليبيا والساحل وسوريا) والتوترات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذين يسعون إلى الحد من الوافدين إلى الأراضي الأوروبية، الاتحاد الأوروبي الذي يمثل الوجهة الرئيسية للمهاجرين التونسيين غير النظاميين.

إدارة الهجرة غير النظامية

وبما أن تونس هي أولاً بلد مغادرة فإنها لا تزال تواجه حالات مغادرة غير نظامية لآلاف من شبابها إلى الخارج (انظر أدناه)، بحثاً عن عمل أو ظروف معيشية أفضل. ولا تزال أحياء الطبقة العاملة في المدن الساحلية الرئيسية والمناطق الريفية والمناطق الداخلية تغذي تدفقات المغادرة غير النظامية للشباب التونسي⁶. لا تزال الحالة الاقتصادية والاجتماعية في تونس هشة وغير مستقرة ، بعد تسع سنوات من الثورة. فمعدلات البطالة لا تزال مرتفعة (15,5%)⁷.

وعلى تونس أن تواجه أيضاً عواقب الهجرة من مناطق الصراع والبلدان الأفقر في المنطقة وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

فهي تأوي على أراضيها لفترات طويلة عادة ثلاث مجموعات من الأشخاص الذين فروا من بلادهم التي تعاني من الحروب وأصبحوا بالتالي لاجئين أو ملتمسي لجوء على أراضيها. المجموعتان الأوليتان هما السوريون ومواطنو بلدان أفريقيا جنوب الصحراء المتحاربة (الصومال وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى)، وهي مجتمعات مصنفة بوضوح كلاجئين.

المجموعة الثالثة هي الليبيين الذين يسافرون بين تونس وليبيا ويقضون في تونس فترات قد تكون طويلة أو قصيرة بحسب ظروف الحرب الأهلية في بلدهم. على الرغم من أن الأمم المتحدة تعتبرهم مؤهلين تلقائياً للحصول على وضع اللاجئ، إلا أن الغالبية العظمى منهم لا يسعون للحصول على وضع اللاجئ أو الذهاب إلى أوروبا بشكل غير قانوني (بوكري ، 2012 ، 2013 ، 2015). يضاف إلى هؤلاء اللاجئين أو ملتمسي اللجوء ما يسمى بالمهاجرين "الاقتصاديين"، أي أولئك الذين فروا من الفقر والبطالة في بلادهم، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. غالباً ما يعبر هؤلاء تونس بهدف الوصول إلى السواحل الأوروبية، لكنهم يضطرون إلى النقاء فيها إذا لم ينجحوا في العبور أو يحاولون العبور مرة ثانية عن طريق ليبيا، مما يعرضهم لمختلف الانتهاكات من قبل الجماعات المسلحة والمليشيات وشبكات

6 خلال 7 سنوات (2017-2011)، هبط 38114 مهاجراً على السواحل الإيطالية من السواحل التونسية (ITES ، 2018). أفضلت قوات الأمن التونسية 930 محاولة للمغادرة غير النظامية. وألقي القبض على 16 455 شخصاً ، منهم 12 922 تونسياً و3 533 فقط أجنبياً.

7 ومعدل البطالة مرتفع بشكل خاص بين الشباب (بين 33 و43 % حسب الفئة العمرية) وخريجي التعليم العالي (32%) (المعهد الوطني للإحصاء ، 2013). والخريجات الشابات هن الأكثر تضرراً حيث بلغت نسبتهن 42 % في عام 2014. الشباب خارج أي نظام تعليمي أو تدريب أو توظيف (NEET : ليسوا في التعليم، في التوظيف أو التدريب ، البنك الدولي ، 2014). وفي المناطق الريفية ، تبلغ نسبة الشابات الغير حاصلات على التعليم أو التدريب أو التوظيف 50.4% مقابل 33.4 % من الشبان. وفي المناطق الحضرية ، تبلغ نسبة الشابات الغير حاصلات على التعليم أو التدريب أو التوظيف 32.4 % ، مقابل 20.3 % من الشبان.

المهريين المرتبطين غالبًا بالشبكات الإجرامية و/أو الإرهابية.

مكافحة الهجرة غير القانونية وحقوق الإنسان للمهاجرين

تخضع الهجرة غير النظامية لأحكام القانون المحلي وكذلك لاتفاقيات إعادة القبول الموقعة بين تونس وبلدان ثالثة. على الصعيد الداخلي يمكننا أن نعتبر قانون 3 فبراير 2004 هو أكثر التشريعات قمعاً. ينص هذا القانون المعنون " قانون لتعديل واستكمال القانون رقم 75-40 المؤرخ 14 مايو 1975 والمتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر " على فرض عقوبة قاسية على المهريين وكذلك على الأشخاص الذين هم في وضع غير قانوني، مما يطرح مشاكل عديدة تتعلق بحقوق الإنسان للمهاجرين.

وتتص المادة 45، وهي من أشد أحكام القانون صرامة، على واجب الإبلاغ مع فرض عقوبة جنائية في حالة عدم القيام بذلك. يُفرض واجب الإبلاغ هذا حتى على الأشخاص الذين يتمتعون بالسرية المهنية (المحامون والصيدلة والأطباء وما إلى ذلك). وهذا يعادل مكافحة الهجرة غير النظامية عن طريق الترحيل على الوشاية. ويمكن أن يكون لذلك أثر ممانع على قرار الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة (مثل المهاجرات غير النظاميات أو الأشخاص العابرين أو ضحايا الاتجار بالبشر) في قيامهم باستشارة الأطباء والمحامين على سبيل المثال.

وعلى مستوى التطبيق فإن القضاة قد زادوا من شدة هذا القانون بتطبيقه على المهاجرين. في حين أن في الأصل هذا القانون الصادر في 3 فبراير 2004 لم ينظم سوى الجرائم التي يرتكبها المهريون إلا أن نطاقه قد توسع بواسطة قضاة المحاكم الابتدائية ليشمل المهاجرين سواء أكانوا يتلقون المساعدة من المهريين أم لا. ولذلك يمكن أن يصبح هؤلاء المهاجرون ضحايا للمهريين ثم للنظام القضائي عندما يتم القبض عليهم أو إيقافهم.

ومن ناحية أخرى فقد بررت السلطات التونسية سن هذا القانون بضرورة الاتساق مع الالتزامات الدولية للبلد⁸.

وعلى الصعيد الدولي، يخضع الأشخاص (التونسيون أو الأجانب) الذين يدخلون الأراضي الأوروبية بصورة غير قانونية لسلسلة من الاتفاقيات الثنائية التي تنص، في جملة أمور، على التزام تونس بإعادة قبولهم في الأراضي التونسية⁹.

اللجوء

وعلى الرغم من أن تونس قد صدقت على اتفاقيات دولية متعلقة باللجوء¹⁰، إلا إنه لا يوجد حتى الآن قانون محلي بشأن اللجوء¹¹. ولا تزال تونس تفوض الاعتراف بمركز اللاجئ في أراضيها إلى ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في البلد. من ناحية أخرى فقد اعتمدت تونس مؤخرًا قانونين يؤثران جزئيًا على الهجرة والتنقل:

- القانون الأساسي رقم 2016-61، المؤرخ 3 أغسطس 2016، بشأن منع الاتجار بالبشر ومكافحته
- القانون الأساسي رقم 2018-50 الصادر في 23 أكتوبر 2018 بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- غير أن هذه المبادرات التشريعية تظل غير مكتملة ما لم يجر إصلاح جوهري¹² للقوانين القديمة المتعلقة بالهجرة وظروف الأجانب في البلد، التي لم تعد تتناسب مع إنجازات الثورة ومع قيم ومبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكرسة في الدستور الجديد المعتمد في يناير 2014. وقد قامت منظمات المجتمع المدني بالفعل بصياغة مقترحات لإصلاح هذه القوانين وتقديمها¹³ إلى السلطات وعرضها على الجمهور.

8 وقد صدقت تونس على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للدول المؤرخة 15 نوفمبر 2010، وكذلك على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

9 أبرمت تونس اتفاقيات إعادة قبول مع إيطاليا (1998) وفرنسا (2008) وسويسرا (2013) وألمانيا (2016) وبلجيكا (2017). كما وقعت تونس إعلاناً سياسياً في عام 2014 لبدء المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية " شراكة التنقل " بين الاتحاد الأوروبي وتونس.

10 انظر القسم 3.4 التعاون الدولي

11 ولم يُعرض بعد على البرلمان مشروع قانون يعود تاريخه إلى عام 2011 وُضع في صيغته النهائية منذ عام 2014، ويحتوي على قانون للجوء، وعلى قانون ثان بشأن إنشاء "هيئة وطنية للجوء" مسؤولة عن النظر في الطلبات. والسلطات التونسية مترددة في سن القانون خشية أن تصبح ملزمة بالتزامات لا تستطيع الوفاء بها، مثل إنشاء هيئات تقوم بتحديد مركز اللاجئ، واستقبال ملتمسي اللجوء، وإدماج اللاجئين المعترف بهم، وإدارة الطعون، وتعديل التشريعات المتعلقة بالمهاجرين والأجانب.

12 القانون رقم 7-68 المؤرخ 8 مارس 1968 بشأن مركز الأجانب في تونس، JORT، 8-12، مارس 1968، الصفحات 251-252 والقانون رقم 40 المؤرخ 14 مايو 1975 بشأن جوازات السفر ووثائق السفر.

13 مركز تونس للهجرة واللجوء (CETUMA) والحقوق الأورومتوسطية. 2015. الدعوة إلى إصلاح القوانين المتعلقة بالمهاجرين والأجانب والجنسية في تونس. ص 52.

4. الإطار المؤسسي

الهجرة الداخلية

إن معالجة أسباب الهجرة الداخلية وعواقبها هي مسؤولية الحكومة التي تنفذ سياسات إنمائية واجتماعية ترمي إلى تضيق الفجوة الإنمائية بين المناطق التي تتبع منها التدفقات (التي كثيرا ما يشار إليها بالمناطق الطاردة ومناطق تعاني من العجز) والمناطق المستقبلية (التي كثيرا ما تكون مناطق جذابة وتتمتع بالفائض). ولا يشارك أي طرف فاعل حاليا في هذا المجال على العكس من الهجرة الدولية التي تضم العديد من أصحاب المصلحة.

بالنظر إلى أن 80-90% من تدفقات الهجرة الداخلية تتم باتجاه المدن (المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى، 2004، 2014)، فإن عواقب وآثار هذه التدفقات تظهر من خلال الإسكان العشوائي أو غير الرسمي، ونقص الخدمات في الأحياء منخفضة الدخل، وتهميش واستبعاد الفئات الاجتماعية الحضرية الأكثر ضعفا : الفقراء والعاطلين عن العمل والنساء والمعوقين والأسر أحادية الوالد وغيرها.

وقد وُضعت خطط متكاملة للتنمية العمرانية منذ الثمانينات في العديد من المدن التونسية، بدعم مالي وتقني من الجهات المانحة الدولية والإقليمية. تم إنشاء وكالة التهذيب والتجديد العمراني (ARRU) في هذه الفترة تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية. تتولى الوكالة مسؤولية تنفيذ ومتابعة مشروعات تنمية الأحياء العشوائية في المدن التونسية.

5. الإطار السياسي المؤسسي للهجرة الخارجية

ونظرا لتعدد تدفقات الهجرة الدولية (الهجرة إلى الخارج والهجرة الوافدة والعبور ، والعودة)، يشارك عدد من أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ سياسات الهجرة.

الجهات الحكومية الفاعلة

الجدول 3: عدد الأجانب المسجلين في تونس عام 2014

أصحاب المصلحة الحكوميون	الاختصاصات	الجهات التابعة
وزارة الشؤون الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> - الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة وبالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين التونسيين في الخارج - مساعدة المهاجرين الأجانب واللاجئين في تونس 	ديوان التونسيين بالخارج (OTE)
وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين في الخارج	<ul style="list-style-type: none"> - شؤون التونسيين المقيمين في الخارج - محاور مع الشركاء الدوليين (الدول والمنظمات الأجنبية) بشأن سياسات الهجرة والاتفاقيات الدولية ، بما في ذلك المفاوضات بشأن " الشراكة من أجل التنقل " بين تونس والاتحاد الأوروبي 	<ul style="list-style-type: none"> - أمانة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين في الخارج - المرصد الوطني للهجرة ONM - السفارات والمقرات
وزارة الداخلية	<ul style="list-style-type: none"> - مراقبة الحدود والأشخاص عند المعابر الحدودية - إصدار وثائق السفر والتأشيرات - التنسيق الدولي بشأن حركة الأشخاص وتبادل قواعد البيانات 	<ul style="list-style-type: none"> - مديرية الحدود والأجانب - مديرية التعاون الدولي
وزارة الصحة	<ul style="list-style-type: none"> - المساعدة الطبية للمهاجرين الذين فروا من ليبيا منذ عام 2011 	<ul style="list-style-type: none"> مديرية التعاون الدولي - دائرة تنسيق الشؤون الصحية - مديريات الصحة الجهوية في الولايات
وزارة التكوين المهني والتشغيل	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة العمالة الأجنبية في تونس (إصدار تأشيرات العمل) - تنسيق العمال التونسيين في الخارج 	<ul style="list-style-type: none"> - مديرية العمالة الأجنبية - الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل الحر ANETI
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	<ul style="list-style-type: none"> - التعدادات العامة للسكان والسكنى، وإحصاءات الهجرة الداخلية والدولية، والدراسات الاستقصائية الوطنية، والحواليات وغيرها. 	المعهد الوطني للإحصاء -INS

المنظمات الدولية

في غياب قانون داخلي بشأن اللجوء في تونس فإن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين هي التي تحقق في طلبات اللجوء وتصدر بطاقات للاجئين المقيمين في البلد. وهي تلبي احتياجات اللاجئين (المأوى والغذاء والرعاية الطبية والتدريب المهني وما إلى ذلك) وتنفذ برامج لحمايتهم وإدماجهم.

تعمل المنظمة الدولية للهجرة على عدة مستويات متعلقة بالهجرة مثل إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم، تيسير الحوار حول الهجرة.

وتمول برامج هذه المنظمات عموماً عن طريق التعاون الدولي أو الإقليمي، مثل الاتحاد الأوروبي أو المؤسسات الخاصة أو وكالات التنمية الوطنية.

14 وأكثرها نشاطاً هي : الهلال الأحمر التونسي CRT، ومنظمة الحقوق الأوروبية CeTUMA، ومركز تونس للهجرة واللجوء CeTUMA، والمنندى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية FTDES، ومنظمة الإغاثة الإسلامية IR، ومنظمة أطباء العالم MDM، ومنظمة أطباء بلا حدود MSF، وجمعية تونس أرض اللجوء TAT، وجمعية الطلبة والمتربصين الأفارقة بتونس (AESAT)، وكاريتاس (أبرشية تونس).

15 منظمة الحقوق الأوروبية : شراكة التنقل بين تونس والاتحاد الأوروبي. ورشة عمل. تونس العاصمة 15 أبريل، 2016.

منظمات المجتمع المدني التونسية والدولية

في ظل عدم وجود مؤسسات رسمية لاستقبال المهاجرين واللاجئين ومساعدتهم ، تلعب منظمات المجتمع المدني التونسية والأجنبية¹⁴ العاملة في تونس دوراً حاسماً في استقبال المهاجرين واللاجئين ومساعدتهم وحمايتهم.

التعاون الإقليمي والدولي

تواجه تونس عواقب أزمة هجرة السنوات 2015-2017 (التي شهدت تدفق 2.4 مليون شخص إلى أوروبا)، على سياسات الهجرة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي : الاستعانة بمصادر خارجية، والمشاركة في عمليات وكالة فرونتكس الأوروبية FRONTEX في البحر المتوسط، واستقبال وكلاء فرونتكس على الأراضي التونسية، ونقل البيانات المتعلقة بالمسافرين المغادرين، وغيرها¹⁵.

يعد مشروع "شراكة التنقل" PdM مع الاتحاد الأوروبي أحد القضايا التي تثير الكثير من النقاش بين منظمات المجتمع المدني التونسية، بينما تسعى الحكومة التونسية نفسها إلى الحد من إعادة القبول ليطبق فقط على المواطنين التونسيين الخاضعين لتدابير الطرد وليس على مواطني الدول الثالثة حتى لو ثبت أنهم عبروا إلى أوروبا عن طريق تونس.

- الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها تونس: إن تونس من الدول التي وقعت على العديد من الاتفاقيات الدولية ، ذات المواضيع المتنوعة ولكنها تتناول جميعها حماية حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر بمن فيهم الأشخاص المتنقلون. ولكن لم تصدق تونس على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، المعتمدة في 18 ديسمبر 1990 والتي دخلت حيز النفاذ في عام 2003.

6. سياق الحوكمة المحلية

سياق اللامركزية في صفاقس

بدأ تطبيق اللامركزية التونسية بعد ثورة 2011. وعلى الرغم من أن المادة 71 من دستور عام 1959 تنص على شكل من أشكال اللامركزية إلا إنها ظلت محدودة للغاية حتى الدستور الثاني الذي صدر في عام 2014. وقد حرمت السياسة الإدارية الفوقية في الدولة والثقافة السياسية السلطوية السائدة بعد الاستقلال الجماعات المحلية من " أن تقوم بنشاط في مجال التشريع المحلي. وأيضاً فإن المادة 71 المذكورة أعلاه لم تسمح بإدارة محلية حقيقية لشؤون البلدية (...). وهذا حتى لو تم انتخاب أعضاء المجالس البلدية بالاقتراع المباشر¹⁶". ويرأس الولايات ولاية تعيينهم الحكومة المركزية في تونس.

وقد كرس الممثلون المنتخبون بالمجلس الوطني التأسيسي الثاني الفصل السابع من دستور عام 2014 المعنون "السلطة المحلية" ليتناول تنظيم السلطات المحلية. ونجد مكرساً فيه مبادئ انتخاب المجالس البلدية والجهوية والشخصية القانونية، والاستقلال المالي والإداري للسلطات العامة، والإدارة الحرة. ويعترف النص بثلاثة أنواع من الاختصاصات للسلطات المحلية وهي: الاختصاصات المشتركة مع السلطة المركزية، والاختصاصات التي تنقلها هذه الأخيرة، وقبل كل شيء الاختصاصات الخاصة بالمحليات. ويذكر على وجه الخصوص أن المجلس البلدي " يضع الخطط العمرانية باعتماد آليات الديمقراطية التشاركية (...)، وينشئ الخدمات العامة المحلية ويديرها (...)، ويدعم جميع الأعمال الرامية إلى تنشيط الحياة الاجتماعية والثقافية والرياضية والبيئية داخل الجماعة من خلال الخدمات البلدية والمنظمات والجمعيات العاملة في القطاعات المستهدفة"¹⁷.

بين ثورة عام 2011 والانتخابات البلدية الأولى في عام 2018، تم بالفعل إقامة مجلسين بلديين لكل معتمدية بناء على مبادرة من المواطنين. تم تشكيل المجلس الأول بمبادرة من الجمعيات ومن ضمنها CORAC (مجموعة التفكير والعمل الوطني)، وبيت الخبرة، ونقابات المحامين والأطباء والصيدالة والمحاسبين وكتاب العدل، ورابطة حقوق الإنسان (قسم صفاقس 1) والأحزاب السياسية للمعارضة القانونية في عهد بن علي، وبالتشاور الوثيق مع الوالي الجديد المعين من قبل رئيس الحكومة المؤقتة بعد الثورة. ثم تبعه المجلس الثاني في عام 2012 من قبل رئيس الحكومة المعينة بواسطة المجلس الوطني التأسيسي الجديد الذي يهيمن عليه الإسلاميون، والمنتخب في 23 أكتوبر 2011. من أجل تحييد الانتماءات الحزبية لأعضاء هذه المجالس البلدية المعينة وضمان تكافؤ الفرص للمرشحين في الانتخابات البلدية لعام 2018، أنهت الحكومة المركزية المعتمدية الخاصة بها في عام 2017.

وبالإضافة إلى جهودها الرامية إلى إعادة تنظيم الخدمات البلدية، عملت هذه المجالس بكثافة في الديمقراطية التشاركية في أنشطة مدعومة بالتعاون الوطني والدولي، تهدف إلى "تنقيف وكلاء البلديات وموظفيها في مجال حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية المحلية وتنمية مشاركة مدنية أوسع"¹⁸.

وأكد تنصيب مجلس المدينة، الذي انتخب في عام 2018 لمدة خمس سنوات، على تطلعات المواطنين إلى الديمقراطية المحلية والتشاركية. وللمجلس الذي يتألف من أعضاء ناشطين في المجتمع المدني ونشطاء حزبيين، شرعية محلية مع المجتمع المدني تسمح له بأن يكون قوة للاقتراح على الصعيد الوطني¹⁹.

16 بلدية صفاقس، تقييم الإدارة المالية العامة، يوليو 2015، برنامج PEFA (الإفناق العام والمساءلة المالية).

17 قانون الجماعات المحلية، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، مايو 2017، المواد 224-230.

18 ووقع رئيس بلدية صفاقس ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان اتفاق تعاون في هذا الصدد في 17 أكتوبر 2012.

19 وكمثال على المصادقية الجديدة لمجلس المدينة لدى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، يمكننا أن نذكر حالة الجمعية البيئية المسماة "Fermons la SIAPE" (هيا نغلق سياب - الشركة الصناعية لحامض الفوسفور والأسمدة)، والتي ساعدت الدعوة التي قامت بها المجلس البلدي بشكل كبير في الضغط على الحكومة لإصدار قرار بإغلاق هذا المصنع الذي كان مصدراً للتلوث وسبباً في تدهور نوعية حياة سكان المدينة.

7. سياسة الهجرة المحلية

سياسات ومبادرات التكامل والإدماج

في مواجهة التدهور المتزايد للعمران الحضري التونسي أصدرت وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية أمراً في عام 1993 بإجراء دراسة وطنية حول الإسكان العشوائي في أحياء الطبقة العاملة ، والتي تغطي حالة مدينة صفاقس بشكل جزئي فقط²⁰. شاركت البلدية بنفسها في عملية التخطيط الاستراتيجي بالتزامن مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (استراتيجية تنمية صفاقس الكبرى - أفق 2016) بين عامي 2002 و 2006 (المرحلة الأولى)²¹ والتي تدور رؤيتها حول القدرة التنافسية والابتكار والاستدامة والتضامن والخط الساحلي للمدينة الكبرى.

إن روح " هذه التجربة الصفاقسية ، التي سلطت عليها الأضواء جمعية "مديستيس (Medcités) ووصفتها بأنها مثال على الممارسة الجيدة"²²، قد انتعشت بعد عام 2011 بمشاركة أكبر من جانب المجتمع المدني. تعمل جمعيات مثل جمعية التنمية التكافلية (ADSS) وبيت الخبرة وجمعية التنمية المستدامة في صفاقس ADDS على تصميم إستراتيجيات لعام 2030 أو 2050 للمجالس التي خلفت البلدية منذ عام 2011²³.

وعلى الرغم من هذه المشاركة القوية للمجتمع المدني في تصميم الرؤية الإستراتيجية لمدينة صفاقس، إلا أنه لا توجد إشارة إلى مسألة الهجرة. ومن المسلم به أن هدف مشروع " المدن المتوسطة ، الجذابة والمفتوحة " يحتوي على إمكانية توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم العالي والمهني للأجانب. ولكن لم تقم البلدية بمعالجة مسألة الهجرة إلا مؤخراً جداً بسبب تدفق الأجانب والاعتبارات المتعلقة بحصولهم على الحقوق والخدمات.

في عام 2019 كثفت البلدية جهودها مع نواب صفاقس وكاتب الدولة للهجرة والتونسيين في الخارج والي صفاقس في محاولة للحصول من الحكومة على إطار تشريعي يتكيف مع حالة الهجرة في البلاد²⁴.

دمج الهجرة عبر القطاعات

تعمل المديرية الجهوية لصفاقس التابعة لوزارات التربية، والصحة، والمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، بدعم من منظمات المجتمع المدني والفروع المحلية للمنظمات الدولية، على توفير الخدمات الأساسية والطارئة.

توجد أغلبية من المهاجرين غير النظاميين والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك كثير من سكان جنوب الصحراء الذين يواجهون صعوبات كبيرة في الاندماج وخصوصاً بسبب حاجز اللغة. ومن جانبها تشجع بلدية صفاقس، بدافع من المجتمع المدني، موظفي السجل المدني فيها على إبداء المرونة في التعامل مع أوضاع المهاجرين، ولا سيما المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى. ومن الأمثلة على ذلك تسجيل المولود الجديد دون وثيقة لعقد الزواج من جانب الوالدين وإضفاء الصفة القانونية على عقد الإيجار دون اشتراط الحصول على بطاقة إقامة.

20 دراسة المناطق الحضرية الشعبية، تقرير ملخص، استراتيجية التنمية في صفاقس الكبرى 2016، المرحلة الثانية، دراسة أجراها المكتب الهندي "عمارة وابتكار"، 2010.

21 تم إعداد التقارير الملخصة الثلاثة لأهداف استراتيجية التنمية لمدينة صفاقس الكبرى لعام 2016 التي تم تحريرها من قبل الأستاذة فائقة أسكندر شرفي ، الخبير في التنمية الإقليمية والتخطيط والنقل في ثلاثة تقارير للأعوام 2004 و 2005 و 2006 بالطلب . كما كتبت الأستاذة شرفي تقريرين عن أهداف التنمية المستدامة 2030 بناءً على طلب جمعية التنمية التكافلية في صفاقس ADSS. وقد نُشر كلا التقريرين في عامي 2015 و 2016 على التوالي.

22 علي بن نصر ، توفيق مجديش ، إريك فيرديل ، صفاقس: مختبر التنمية المستدامة في تونس ؟ البيئة الحضرية، 2013.

23 على عكس أهداف التنمية المستدامة لعام 2016 المصممة قبل الثورة، تغطي هذه المشاريع الإستراتيجية الأخيرة محافظة صفاقس بأكملها.

24 مقابلة مع نائب رئيس مجلس مدينة صفاقس، المسؤول عن التعاون اللامركزي والعلاقات الدولية ، ديسمبر 2019.

8. الإطار المؤسسي: توزيع أصحاب المصلحة

إن مركزية قضية الهجرة يخلق فراغاً قانونياً مما يؤدي إلى عدم القدرة على مواجهة قضايا الهجرة وإدارتها على مستوى المدينة. وعلى الرغم من هذا الفراغ القانوني، فإن بلدية صفاقس تبدي التزاماً قوياً " بتشخيص وفهم وإشراف وممارسة الضغط على الحكومة المركزية لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن سياسة الهجرة المتسقة مع حقوق الإنسان والقادرة على تصور الهجرة على أنها فرصة وليست مشكلة"²⁵.

انعكس هذا الالتزام في العديد من الفعاليات التي تم تنظيمها بالشراكة مع المجتمع المدني والإجهزة الرسمية والمنظمات المهنية المهتمة بهذه الظاهرة الحديثة للهجرة في صفاقس²⁶. إن الزيادة الملحوظة في عدد المهاجرين العاملين والدارسين فاجأت أصحاب المصلحة المهنيين في القطاع الخاص بما فيهم أرباب الأعمال والعمال ، بشأن قضايا العمالة الرسمية والحصول على الرعاية الصحية والتأمين الصحي.

أصحاب المصلحة الحكوميون على المستوى المحلي

يقوم المعهد الوطني للإحصاء بجمع بيانات عن تنقل التونسيين داخل الولايات وفيما بينها وكذلك عن التونسيين المقيمين في الخارج. غير أنه لا توجد معلومات متاحة عن الهجرة الدولية. المعلومات الرسمية عن الهجرة غير النظامية تكاد تكون محصورة في الحكومة المركزية ولا تزال غير متاحة عمليا على مستوى مدينة صفاقس. ومع أن الفنيين الميدانيين التابعين للمعهد الوطني للإحصاء على علم بالأماكن التي " يُصادف فيها المئات من المهاجرين، إلا أنه لا يمكنهم أن يأخذوهم في الاعتبار في التعدادات نتيجة أن عدم وجود نظام قانوني خاص بمسألة المهاجرين يمثل مشكلة شائكة"²⁷.

تتعامل السلطات الجهوية (الولاية) واللامركزية للدولة (المديرية الجهوية للأمن والحدود) مع قضية الهجرة وفقاً لولايتها ولأحكام القانون. إن القدرة المحدودة للسلطات الحكومية ، سواء المحلية أو الإقليمية أو اللامركزية على حد سواء، قد جعلت العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية تبادر بالتدخل. وفي حين أن ولاية السلطات بشأن قضايا الهجرة محددة بشكل أفضل في المجالات السيادية إلا أن القدرة على تنفيذ السياسة الأمنية لا تزال محدودة على مستوى المدينة.

25 مقابلة مع نائب رئيس مجلس مدينة صفاقس المسؤول عن التعاون اللامركزي والعلاقات الدولية. يولييه - كانون الأول/ديسمبر 2006

26 على سبيل المثال ، في الاجتماع الذي نظّمته بلدية صفاقس ، في 9 أكتوبر 2019 حول الصورة العامة للهجرة في المدينة أو ورشة العمل التدريبية التي تم تنظيمها بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ، " حول حقوق المهاجرين الموجهة لمسؤولي البلدية والمسؤولين المنتخبين المحليين ، في 26-28 أكتوبر 2019.

27 مقابلة قام بها المعهد الوطني للإحصاء مع المديرية الجهوية بصفاقس.

أصحاب المصلحة الحكوميون		
السلطات الوطنية	الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر	التعرف على ضحايا الاتجار ورعايتهم
	المنطقة الجهوية للأمن (وزارة الداخلية)	
	المديرية الجهوية للحدود (وزارة الداخلية)	حماية الحدود
	مديرية العدل الجهوية (وزارة العدل)	إدانة الأشخاص الذين يدخلون التراب الوطني أو يقيمون فيه بصورة غير قانونية.
السلطات اللامركزية	المعهد الوطني للإحصاء ، المديرية الجهوية لصفاقس	بيانات عن التنقل داخل الولايات وفيما بينها. لم تُجمع أي معلومات عن الهجرة الدولية.
	الاعتماديات الإقليمية للتعليم صفاقس 1 وصفاقس 2 (وزارة التعليم)	
	المديرية الجهوية للصحة (وزارة الصحة)	الرعاية الصحية، بما في ذلك للأشخاص غير المشمولين بالضمان الاجتماعي التونسي.

	المديرية الجهوية للشؤون الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية)	السلطات اللامركزية
	المديرية الجهوية للتكوين المهني والعمالة (وزارة التكوين المهني والتشغيل)	
	التقديدية الجهوية للعمل (وزارة التكوين المهني والتشغيل):	
	المديرية الجهوية للمرأة والأسرة والطفل وكبار السن	
	الولاية	السلطات الجهوية
	بلدية صفاقس	السلطات المحلية

المجتمع المدني والقطاع الخاص

تنشط منظمات المجتمع بشكل خاص في قضايا الهجرة وتعمل في شراكة وثيقة مع البلدية بدعم من المنظمات الدولية والجهات المانحة. ويجري تنظيم العديد من أنشطة المناصرة والتدريب بشأن قضايا الهجرة²⁸، كما أن شراكات العمل الثقافي أخذت في الظهور²⁹.

وبالإضافة إلى أعمال المناصرة يتمحور عملهم حول استقبال المهاجرين وإسداء المشورة لهم وإحالتهم إلى إدارات الخدمات العامة ذات الصلة. وهي تشارك أيضا في دفع التكاليف الصحية للمهاجرين. وفي حالات الطوارئ أو في الحالات التي لا يمكن فيها تمويل الرعاية الصحية، تعتمد الجمعيات على البلدية. وتقوم البلدية بإيجاد ترتيبات ودية مع العيادات متعددة التخصصات الخاصة المعنية، أو تقوم بأداء خدمات معينة مثل دفن الأشخاص المتوفين.

عودة الأشخاص الذين لا يحق لهم الإقامة في تونس. يتم تنظيم عودة الأشخاص الذين لا يتمتعون بحق الإقامة أيضا بواسطة جهة فاعلة خارجية وهي المنظمة الدولية للهجرة، التي يتلقى مركز استقبالها الأشخاص المطرودين ريثما يُسمح لهم بالدخول من جديد. يُقدم المهاجرون غير الشرعيين الذين يقبض عليهم في صفاقس كما هو الحال في جميع الأراضي التونسية للمحاكمة ويحكم عليهم بالسجن. غير أنه من الناحية العملية فإن العدد الكبير من الحالات التي يتعين معالجتها، إلى جانب القدرة المحدودة لمركز الاستقبال التابع للمنظمة الدولية للهجرة، يؤديان إلى إضفاء الطابع الروتيني على وضعهم غير النظامي. ولا يُحكم على الأشخاص الذين هم في وضع غير قانوني إلا بعقوبات مع وقف التنفيذ، ولا يذهبون بعد ذلك إلى مركز الاستقبال التابع للمنظمة الدولية للهجرة³⁰.

وفي مواجهة هذا الوضع ونظراً لزيادة عدد المهاجرين في صفاقس، دعت بعض الجمعيات إلى إنشاء مركز استقبال مؤقت للأشخاص الذين هم في وضع غير قانوني. غير أن السلطات الحكومية رفضت الاقتراح³¹.

28 تتظم دار الحقوق والهجرة في صفاقس (منظمة تونس أرض اللجوء TAT) العديد من المناقشات مع بلدية صفاقس، ودار فرينسا في صفاقس، ووزارة شؤون المرأة والأسرة والطفل (معتمدية صفاقس). من بين الموضوعات التي تم تناولها في عام 2019، يمكننا أن نذكر تدفقات الهجرة في تونس في سياق ما بعد الثورة، ونوع الجنس في الهجرة، والاتجار بالبشر. نظمت المنظمة الدولية للهجرة وبلدية صفاقس أيضا حلقة عمل تدريبية بشأن حقوق المهاجرين. تناولت جمعية TAMSS ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الإماج الاقتصادي والاجتماعي للاجئين في حلقة عمل لأصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين.

29 وكان آخر نشاط بين منظمة تونس أرض اللجوء وجمعية صفاقس المزينة للاحتفال باليوم العالمي لأفريقيا في 25 مايو 2019. وفي هذه الاحتفالية، تمت دعوة الشباب إلى إفتار رمضاني الذي شارك فيه نحو أربعين أفريقيًا، بعضهم بدون أوراق رسمية.

30 ووفقاً لما قاله أحد المحامين الذين عينتهم منظمة تونس أرض اللجوء للدفاع عن المهاجرين غير الشرعيين، "يودعون فور مغادرتهم [السجن] في مركز استقبال مؤقت في انتظار تذكرة طيران توفرها المنظمة الدولية للهجرة على سبيل المثال لإعادتهم إلى بلدهم أو قبولهم كلاجئين في بلد آخر. ومن كثرة ما يُعرض أمامه من قضايا مماثلة، يقوم القاضي أخيراً بتخفيف الحكم الذي يصدره من شهرين في السجن إلى شهرين مع وقف التنفيذ. وبالكد بعد أن اقتادهم موظفو المحكمة إلى مركز الاستقبال يتم إطلاق سراحهم على الفور دون حتى أن يخطوا إلى داخل المركز. ونظراً لانتظام المركز، فإنه لم يعد يستقبلهم، وأن السجناء في الواقع يعودون ويصبح عدم انتظام وضعهم شيئاً روتينياً".

31 اجتمع 9 أكتوبر 2019 حول ملف الهجرة في صفاقس الذي نظمته بلدية صفاقس.

أصحاب المصلحة في المجتمع المدني والمنظمات الدولية	
المناصرة والاستقبال والإحالة إلى الخدمات العامة وتحمل تكاليف الرعاية الصحية في المؤسسات العامة.	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مكتب صفاقس
	منظمة أطباء العالم
	جمعية تونس أرض اللجوء
تنظم عودة الأشخاص الذين لا يتمتعون بحق الإقامة أو اللاجئين الذين ينتظرون إعادة التوطين.	المنظمة الدولية للهجرة ، قسم صفاقس
	الهلال الأحمر، قسم صفاقس
	رابطة حقوق الإنسان
	المجلس التونسي للاجئين (CTR)
الوقاية وعلاج ومتابعة حالة المصابين بالإيدز بمن فيهم المهاجرون (من الرجال ولا سيما النساء والأمهات العازبات).	رابطة مكافحة الأمراض المعدية والإيدز (ATL/MST/AIDS) ³²
	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD)
	الجمعيات الأفريقية للطلاب والمترجمين في تونس (AESAT Sfax)
	أفريك انليجنس Afrique Intelligence
	الجمعية التونسية للإدارة والدراسات الاجتماعية (TAMSS)
	جمعية مواطنات
	جمعية صفاقس المزيانة
أصحاب المصلحة في القطاع الخاص	
تعزيز الشراكات فيما بين بلدان الجنوب بين تونس وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.	مجلس الأعمال التونسي الإفريقي TABC، قسم صفاقس
	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (أوتيك)، قسم صفاقس
	اتحاد مزارعي تونس UTA
	النقابة التونسية للفلاحين (سيناجري)
	الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)
	نقابة الأطباء، قسم صفاقس
	الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، قسم صفاقس

³² وتعززت جهود الرابطة بدعم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز ، الذي غطى تكاليف رعاية 19 شخصا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بين عامي 2017 و 2019. مقابلة مع الأخصائية الاجتماعية في الجمعية التونسية لمكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والإيدز . صفاقس في 5 أغسطس 2019.

أصبحت منظمات القطاع الخاص على علم جيد بتزايد عدد العمال المهاجرين العاملين في صفاقس ، ولكنها تظل صامته إلى حد كبير في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن المنظمات النقابية على علم بتوظيف المهاجرين على أساس غير رسمي ، فإنها ليست أقل وعياً بالتشريعات التي تنطبق على توظيف الأجانب.

يواجه أرباب العمل المحليون "الرغبة في احترام قانون العمل التونسي الذي يحظر توظيف الأجانب لأداء مهام يمكن أن يؤديها التونسيون، ويواجهون أيضاً الخوف من إثارة غضب مركز النقابات العمالية ، وهو الاتحاد العام التونسي للشغل"³³. كجزء من رسالته في عالم الأعمال يسعى الاتحاد العام التونسي للشغل للدفاع عن مصالح أعضائه التونسيين. غير أنه يؤيد تناول حالة المهاجرين الذين هم في وضع غير قانوني على وجه التحديد. وينظر الأمين المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل في صفاقس في إمكانية وضع "صيغة لحماية نقابية"³⁴ بشأن الموظفين العاملين بصورة غير رسمية.

وفي نفس الوقت فالحوار يبدأ بشأن هذه المسألة ، كما يتضح من ورشة العمل التدارسية التي نظمتها كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية "كونكت" بشأن " حالة العمال من جنوب الصحراء الكبرى في صفاقس : المشاكل والحلول ". وأثار أرباب العمل المحليون على وجه الخصوص المعضلة الناجمة عن عدم اكتراث الشباب التونسي بالمهن اليدوية والمخاطر القانونية لاستخدام العمالة القادمة من جنوب الصحراء الكبرى دون تشريع واضح يأذن بذلك³⁵. وتسعى منظمات أخرى إلى الاستفادة من الهجرة الأفريقية إلى صفاقس، بما في ذلك الجامعات الخاصة والعيادات الشاملة التي كانت تعتمد لفترة طويلة على العملاء الليبيين. ومن هذا المنطلق ، يسعى مجلس الأعمال التونسي - الأفريقي TABC إلى تعزيز " شراكة بين بلدان الجنوب: تونسية أفريقية"³⁶

33 مقابلة مع أحد أعضاء المجلس التنفيذي في الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية UTICA ، صفاقس في 1 نوفمبر 2019.

34 مقابلة مع الأمين المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل UGTT ، صفاقس في 6 أكتوبر 2019.

35 ورشة عمل تدارسية نظمتها كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية "كونكت"، قسم صفاقس ، في 6 نوفمبر 2019.

36 مجلس الأعمال التونسي الأفريقي (TABC)، رئيس لجنة التعليم العالي الخاص والتكوين المهني والبحث والتطوير، قسم صفاقس

9. التعاون الدولي

التعاون الدولي لمدينة صفاقس : التوأمة والتعاون والشبكات ³⁷					
علاقة التوأمة		علاقة التعاون		الشبكة الجهوية	
اسم المدينة	التاريخ	اسم المدينة	التاريخ	الاسم	التاريخ
داكار (السنغال)	1965	الإسكندرية (مصر)	2001	الرابطة الدولية لعمد المناطق الناطقة بالفرنسية	
ماربورج (ألمانيا)	1971	بلزن (تشيكيا)	1999	مدن المتوسط MedCités	2014
الدار البيضاء (المغرب)	1981	شانينج (الصين)	1999		
العسافي (المغرب)	1982	فيلوربان (فرنسا)	2001		
جرينوبل (فرنسا)	1998	بوريتو (البرتغال)	2004		
وهران (الجزائر)	1989	روما (إيطاليا)	2004		
ماخاشكالا (روسيا)	1990	برشلونة، إسبانيا	2004		

أبرمت بلدية صفاقس عددًا كبيرًا من اتفاقيات التعاون الدولي ولكن لم يتم تفعيلها جميعًا. وتشكل اتفاقات التوأمة المبرمة مع داكار وبالذات مع بلديات جرينوبل وماربورج وعضوية شبكة الرابطة الدولية لعمد المناطق الناطقة بالفرنسية AIMF وشبكة مدن المتوسط MedCités، جزءا من التجارب الناجحة.

التوأمة مع بلديات جرينوبل وماربورج نشطة بشكل خاص في مجال التبادل الثقافي والطلابي وتسهم في تعزيز الطموح الاستراتيجي لمدينة صفاقس، على الرغم من أن مديرية التعاون الدولي في تونس العاصمة لا تزال تحتكر مشاريع التعاون. بيد أن هذه المبادلات لا تأخذ في الاعتبار مسألة الهجرة³⁸.

37 بلدية صفاقس ، الموقع الرسمي، <http://www.commune-sfax.gov.tn>

38 باستثناء اتفاق التوأمة الموقع في عام 1965 بين صفاقس وداكار ، والذي سمح بإعطاء منح دراسية لشباب سنغاليين لمتابعة التعليم العالي في جامعة صفاقس. غير أن التجربة لم تدم طويلا.

10. حالة الهجرة في مدينة صفاقس

لمحة عامة: اتجاهات الهجرة

باعتبارها مركزاً اقتصادياً وأكاديمياً تجتذب ولاية صفاقس أكثر مما تنتج من مهاجرين. تواجه ولاية ومدينة صفاقس خمسة أنواع من تدفقات الهجرة وهي: الهجرة الداخلية، والهجرة من ليبيا، والطلاب الأجانب، والهجرة غير النظامية، وطالبي اللجوء. وقد تغيرت حالة الهجرة منذ عام 2011: فقد أدى سقوط نظام القذافي في ليبيا إلى وصول أعداد هائلة من الليبيين إلى تونس وكذلك المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى المقيمين في ليبيا. واليوم، تؤكد تونس مركزها كبلد عبور للهجرة.

أولاً، فيما يتعلق بمسألة الهجرة الداخلية فقد شهدت ولاية صفاقس في الفترة بين عامي 2009 و2014 فائضاً صافياً في الهجرة (بلغ 4 962 مهاجراً) حيث بلغ فيه عدد الوافدين 63 312 شخصاً وخرج منها 58 350 شخصاً³⁹. في حين تجتذب الولاية المهاجرين من معظم الولايات التونسية الأخرى البالغ عددها 24 ولاية، فإنها تفقد جزءاً من سكانها إلى محافظات منطقة الساحل (سوسة والمنستير) وتونس العاصمة. ويشمل ذلك "المستثمرين والطلبة والسكان الباحثين عن ظروف معيشية أكثر ملائمة"⁴⁰.

ومنذ عام 2011، ازدادت تدفقات الهجرة الوافدة من الخارج. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الهجرة الليبية. إن وجود مجتمع ليبي قوي وعائلات تونسية ليبية في صفاقس منذ أوائل القرن العشرين والاحتلال الإيطالي لليبيا قد عزز التنقل عبر الحدود. يقيم العديد من الليبيين في صفاقس لفترات قصيرة وغالباً بدون تصريح⁴¹، وذلك للزيارات الخاصة أو للعلاج الطبي في العيادات الشاملة الخاصة في المدينة. وأدى تدهور الحالة الأمنية في ليبيا منذ عام 2011 إلى تكثيف عدد الوافدين من ليبيا وزيادة مدة الإقامة. غير أن الليبيين لا يعتبرون لاجئين أو ملتسمي لجوء⁴².

الجيلية الليبية المتنامية هي في الغالب من الطبقة المتوسطة⁴³، وتقيم سواء في مساكن مستأجرة أو في ممتلكات خاصة، وتعلم أطفالها في المدارس العامة التونسية أو في مدرسة متخصصة للأطفال الليبيين.

تتركز هجرة الطلاب إلى صفاقس بشكل أساسي في مؤسسات التعليم العالي الخاصة. شكلت حصة صفاقس 17 ٪ من الطلاب الأجانب في تونس في عام 2014⁴⁴. وقد ظهر هذا القطاع في أكتوبر 2001 عقب صدور القانون المؤرخ 25 يولييه 2000⁴⁵. هناك الآن 76 مؤسسة، منها 7 في صفاقس والتي تجتذب 2,095 طالباً أو 17 ٪ من إجمالي الطلبة الأجانب وفقاً لبيانات مجلس الأعمال التونسي الأفريقي (TABC).

39 التعداد العام للسكان والسكنى 2014، على الإنترنت / http://www.ins.tn/sites/default/files/15_sfax_0.pdf

40 أطلس ولايات صفاقس، وزارة التجهيز والبيئة، المديرية العامة للتجهيز الإقليمي، الجمهورية التونسية، ٢٠١٣

41 ولا يجوز أن تتجاوز مدة إقامتهم 180 يوماً في السنة، ويُطلب منهم تجديد تصريح دخولهم كل ثلاثة أشهر. فالعديد من الأشخاص الذين يصلون من ليبيا عن طريق البر لا يملكون في الواقع تصريح إقامة.

42 ومن المؤكد أن وصول الأعداد الكبيرة من اللاجئين في عام 2011 قد دفع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى التدخل. ومع ذلك، فإن المجتمعات الليبية في تونس اليوم ككل لا تستفيد من حماية المفوضية.

43 مرصد الهجرة الليبية بتونس، دفاتر معهد أبحاث المغرب الحديث رقم ١٧، يناير - أبريل ٢٠١٦. عبر الإنترنت: <http://irmc.hypotheses.org/1993>

44 المعهد الوطني للإحصاء، 2014

45 سيلفي مازيلا، "L'enseignant supérieur privé en Tunisie : إنشاء قطاع جامعي خاص، IMRC، الأراضي المنتجة المعنية. على الإنترنت <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01217269>

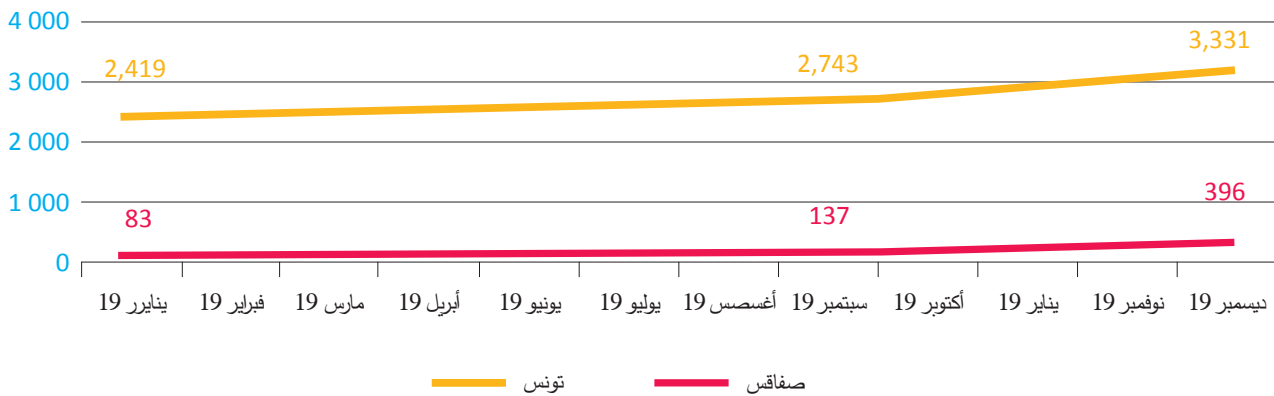
عدد الطلاب الأجانب في صفاقس في القطاعين العام والخاص بين عامي 2016 و2020

السنة الدراسية	القطاع الخاص	القطاع العام
2017/2016	800	391
2018/2017	-	445
2019/2018	1874	514
2020/2019	2095	-

وبالتوازي مع إحياء توفير التعليم العالي الخاص للأجانب تم تحديد حصة إضافية من التسجيل المدفوع الأجر في المؤسسات العامة على الصعيد الوطني ، خارج الحصص المجانية التي تحددها الاتفاقات الثنائية مع البلدان الشريكة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي العالم الناطق بالعربية. ويبين هذا التطور المكانة الهامة التي يحتلها الطلاب الأجانب في التعليم العالي.

ويشكل وصول اللاجئين وملتسمي اللجوء ظاهرة جديدة في تونس لم تتزايد أهميتها إلا بعد عام 2011. ففي عام 2011، أحصت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين ما يقرب من 11000 شخص قادمين من ليبيا، وهو رقم انخفض إلى 700 فقط في عام 2015. واليوم يشهد وصول اللاجئين و/أو ملتسمي اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (السودان) والقرن الأفريقي (الصومال وإريتريا) والبلدان العربية (سوريا واليمن) نموا مطردا ، رغم أن أعدادهم لا تزال صغيرة عموما. في حين أن صفاقس لم تستقبل في عام 2019 سوى 12 ٪ من اللاجئين وملتسمي اللجوء المسجلين في تونس، فقد تضاعف معدل زيادتهم في المدينة أكثر من أربعة أضعاف في غضون 12 شهرا ، مقارنة بزيادة قدرها 27 ٪ على المستوى الوطني. ومن ناحية أخرى فإن العديد منهم غير مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مما يجعل من الصعب جمع البيانات والمعلومات.

عدد اللاجئين وطالبي اللجوء عام 2019



المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وحدة صفاقس الميدانية

وتعتبر الهجرة غير النظامية وكذلك الهجرة العابرة إلى أوروبا أكثر صعوبة في القياس الكمي. وغالبية المهاجرين الذين يعتبرون غير نظاميين في صفاقس هم من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وخاصة من كوت ديفوار⁴⁶. وتمنح لهم تأشيرة دخول لفترة أقصاها ثلاثة أشهر والكثيرون لا يجدونها مما يتركهم في وضع غير نظامي. وفي بعض الأحيان يجدون أنفسهم في أوضاع سخرة لاضطرارهم إلى سداد الديون المتراكمة عليهم للمهربين الذين جلبوهم إلى صفاقس⁴⁷.

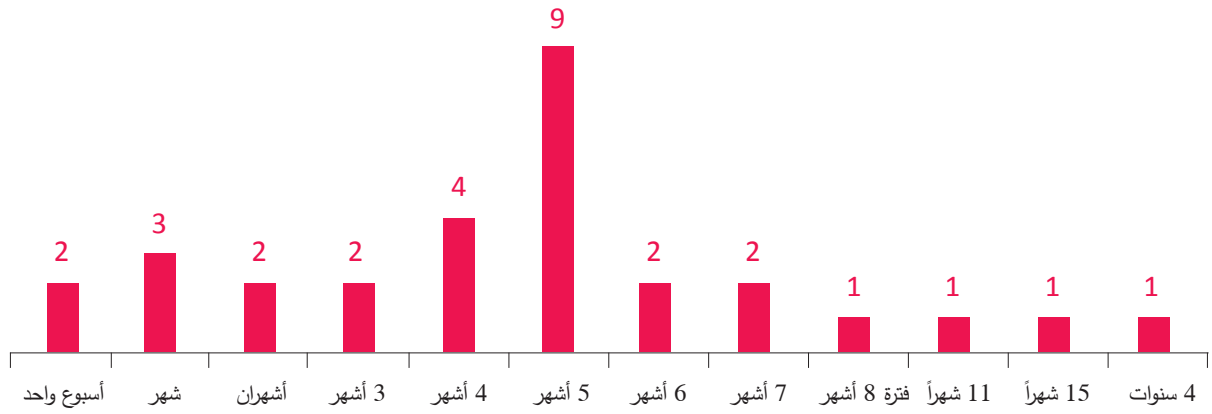
وتشير البيانات التي جمعتها منظمة "تونس أرض اللجوء" من ضحايا العمل القسري إلى أن معظمهم يُجبرون على العمل دون أجر لمدة خمسة أشهر لرد ثمن تذكرة الطائرة، وأن 12.5 ٪ من الضحايا عليهم أن يستمروا إلى ما بعد هذه الفترة. 5 ٪ من الضحايا يستمرون بعد هذه الأشهر الخمسة للعمل مقابل أجور (تتراوح بين 350 و 450 دينارا تونسيا في الشهر) بعد سداد تذكرة الطيران، و 9 ٪ من الضحايا يتمكنون من الفرار قبل نهاية الأشهر الخمسة⁴⁸.

46 وفقاً للمعلومات المقدمة من أصحاب العمل الزراعيين والصناعيين في صفاقس. ويقدر البعض أن القوة العاملة القادمة لديهم من بلدان جنوب الصحراء الكبرى هي في الغالب إيفوارية (أربعة من كل خمسة أشخاص). وتؤكد مفتشية العمل في صفاقس هذه التقديرات.

47 الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (INLCTP)، التقرير السنوي 2018.

48 الحالة الراهنة لضحايا الاتجار بالبشر في تونس، بيانات 2016 للمكتب الاجتماعي والقانوني لجمعية "تونس أرض اللجوء".

الشكل 1 - مدة استغلال المهاجرين غير الشرعيين الذين تصاحبهم جمعية تونس أرض اللجوء في صفاقس في عام 2016.



المصدر: جمعية تونس أرض اللجوء، 2016

وبالنظر إلى الوضع غير القانوني لغالبية المهاجرين المقيمين في صفاقس، والافتقار إلى البيانات الرسمية التي جُمعت عن المقيمين الأجانب، لا تتوفر سوى معلومات ضئيلة عن حالة المهاجرين. ومع ذلك، يمكن أن تساعد بعض المؤشرات على تحديد خصائص السكان المهاجرين في صفاقس، بما في ذلك البيانات التي جمعتها المفوضية والمجتمع المدني والجامعات المحلية.

قنوات الهجرة والوضع القانوني

من الناحية القانونية هناك ثلاث فئات من المهاجرين المقيمين في صفاقس : الأشخاص في وضع قانوني واللاجئون وملتسمو اللجوء والأشخاص الذين هم في وضع غير قانوني. وفي الحالة الأولى، يشمل الأجانب المقيمون بصفة قانونية في صفاقس أفراداً أو أسراً جاءوا للعمل أو للدراسة. وتشمل فئة الطلاب أيضاً أشخاص يعملون بشكل غير رسمي (بدون عقد عمل).

تتأرجح رحلة اللاجئين وطالبي اللجوء في صفاقس بين المخالفة والشرعية. يصل العديد منهم إلى صفاقس عبر طرق طويلة ومحفوفة بالمخاطر. يسافر بعض السوريين إلى تركيا ثم " عن طريق الجو إلى الجزائر، ثم يعبرون برّاً بشكل غير قانوني إلى ليبيا، بمساعدة المهربين⁴⁹". وبمجرد وصولهم إلى الأراضي التونسية، فإنهم ينتشرون في "المنطقة الحدودية مع الجزائر العاصمة (...)" وغيرها من محافظات البلاد، مثل صفاقس⁵⁰". وبالإضافة إلى السوريين فإن اللاجئين وطالبي اللجوء الصوماليين والسودانيين والإيفوريين والكونغوليين والإريتريين واليمنيين يسلكون نفس الطريق المؤدي إلى صفاقس. وبمجرد وصول المفوضية إلى تونس، فإنها تتولى عملية تحديد وضع اللاجئين وحمايتهم. يتمتع ملتسمو اللجوء السوريون والإريتريون والسودانيون والصوماليون بحق اللجوء لأول وهلة⁵¹.

وجد العديد من مواطني إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من بين الذين هم في وضع غير نظامي. يصل البعض إلى صفاقس عن طريق الجو لأنهم حائزون على تأشيرة للدخول⁵²، والبعض الآخر يأتي عبر ليبيا وشبكات التهريب. من بين الأشخاص الذين هم في وضع غير نظامي وتحت رعاية منظمة "تونس أرض اللجوء" في جميع أنحاء الأراضي التونسية يقيم 15 ٪ منهم في محافظة صفاقس⁵³. توفر المنطقة فرص عمل غير رسمية في المجالات الزراعية والصناعية للرجال ومجال خدمة المنازل للنساء، ولكن من خلال وجود شبكات من الوسطاء، ومن المهربين على الساحل القريب لأولئك الذين يرغبون في العبور إلى وجهات أخرى.

البلدان الأصلية الرئيسية

اللاجئون وطالبو اللجوء في صفاقس هم في الأغلبية من سوريا وليبهم الإيفوريون.

49 المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الهجرة : "اللاجئون السوريون في تونس : صعوبة الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، الورقة رقم 1، أبريل 2019

50 المرجع نفسه.

51 مفوضية الأمم المتحدة السامية لثؤون اللاجئين، وحدة صفاقس الميدانية.

52 " تبلغ نسبة المهاجرين الذين لا يحملون تصريح إقامة 77 ٪ (بحسب الخدمة القانونية والاجتماعية). ومع ذلك فقد وصلوا جميعاً إلى تونس بطريقة نظامية بفضل نظام الإعفاء من التأشيرة أو بتأشيرة سياحية"، وفقاً لمشروع دار القانون والهجرة التابع لجمعية "تونس أرض اللجوء"، 2017.

53 جمعية "تونس أرض اللجوء" التقرير السنوي للخدمة القانونية والاجتماعية لعام 2019. متاح على الإنترنت : <https://www.terre-asile-tunisie.org/index.php/38-actualites/actualites-mdm/658-rapport-annuel-2019-de-la-permanence-d-accueil-juridique-et-sociale-de-terre-d-asile-tunisie>

اللاجئون وطالبو اللجوء حسب الجنسية في صفاقس في عام 2019

العدد	بلد المنشأ
221	سوريا
75	كوت ديفوار
41	الصومال

السودان	15
إريتريا	15
رواندا	6
غينيا - كوناكري	5
العراق	5
عديمو الجنسية	5
فلسطين	3
بوركينافاسو	2
الكونغو الديمقراطية	1
لبنان	1
طفل غير شرعي	1
المجموع	396

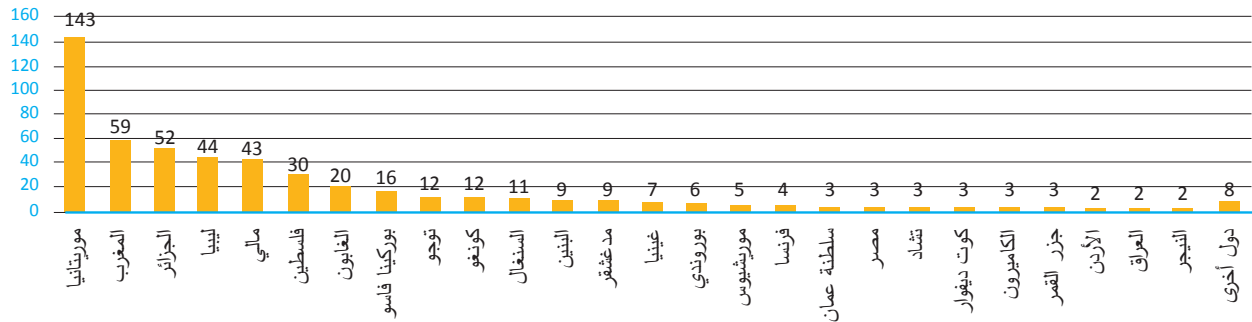
المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، وحدة صفاقس الميدانية

ولما كانت الجاليات السورية والإيرتيرية والصومالية والسودانية تتمتع بوضع اللاجئ من النظرة الأولى نظرا إلى ظروف الحرب و/أو انعدام الأمن في بلدها ، فإنها آخذة في الاستقرار في صفاقس. ووفقا لتقديرات مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في صفاقس، يعيش نحو 90 % منهم في حي البحري الشعبي، على بعد ثلاثة كيلومترات من وسط المدينة ، حيث الإيجار في متناول ايديهم⁵⁴. وحيث لا يتمتع جميع الإيفوريين بوضع اللاجئ لذلك فهم يتواجدون في أجزاء مختلفة من المدينة بحسب شبكات معارفهم ومكان عملهم.

54 يبلغ الإيجار الشهري لمنزل في هذه المنطقة حوالي 250 دينارًا تونسيًا ، أو حوالي 88 دولارًا. يتحمل المجلس التونسي للاجئين تكلفة هذا الإيجار للأشخاص الذين ليس لديهم مصدر دخل.

وتكشف البيانات المتعلقة بالطلاب الأجانب عن اتجاهين معاكسين بين القطاعين العام والخاص. ففي القطاع العام يوجد تواجد كبير للطلاب من منطقة المغرب العربي الإفريقي ومعظمهم من الموريتانيين. ويمكن تفسير ذلك بالاتفاقات الثنائية المبرمة بين دول اتحاد المغرب العربي UMA وأيضاً لاستخدام اللغة العربية في الجامعات العامة التونسية ، ولا سيما في الدراسات الأدبية والإنسانية.

الطلاب الأجانب في مؤسسات التعليم العالي في صفاقس حسب الجنسية في عام 2020



المصدر: جامعة صفاقس

وبنفس الطريقة يمكننا ملاحظة تطور عدد الطلاب المغاربة المسجلين في الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في جامعة صفاقس العامة وغالبيةهم جزائريون يليهم الليبيون والموريتانيون.

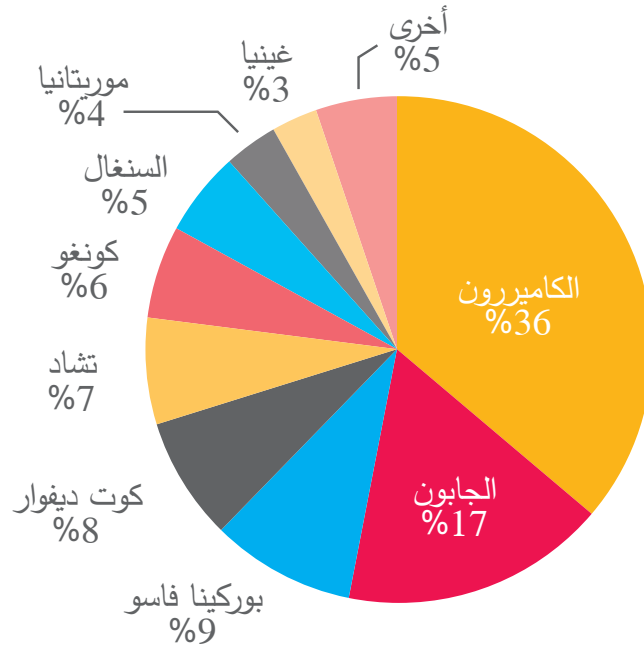
طلاب الدراسات العليا في جامعة صفاقس حسب الجنسية			
الجنسية	العام		
	2019	2018	2017
ليبيا	41	38	17
الجزائر	49	24	8
موريتانيا	19	24	23
السنغال	2	2	3
فلسطين	3	3	-
المغرب	5	-	-
مالي	2	1	1
بنن	1	-	2
الطوجو	1	1	1
غينيا	1	1	1
مصر	1	1	1
الأردن	2	1	-
سلطنة عمان	3	-	-
أخرى	11	2	3
المجموع	141	102	60

المصدر: جامعة صفاقس

وتختلف الحالة في القطاع الخاص حيث يكون الطلبة القادمون من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هم الأكثر عددا ولا سيما الكاميرونيون والغابونيون والبوركينابيون⁵⁵. وأكبر مجموعة من الطلبة المغاربة هم الموريتانيون الذين يمثلون 4 % من إجمالي عدد الطلبة.

55 في ظل عدم وجود بيانات تغطي جميع مؤسسات صفاقس الخاصة، يتم استخدام البيانات المقدمة من معهد البوليتكنيك الخاص للعلوم المتقدمة (PSAS) والمدرسة الدولية العليا الخاصة للعلوم التقنية في صفاقس (ESPIN) هنا.

الطلاب الأجانب في مؤسستين للتعليم العالي في صفاقس حسب الجنسية في عام 2020



المصدر: جامعة صفاقس ، PSAS و ESP

وفي حين أن غالبية المهاجرين الذين يعملون بصورة غير رسمية في صفاقس هم من الإيفوريين⁵⁶ إلا أنهم لا يمثلون سوى نسبة صغيرة من الطلاب في القطاع الخاص. علاوة على ذلك ، يشير تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (INLTP) إلى أن المهاجرين من الجنسية الإيفوارية هم "على رأس قائمة ضحايا الاتجار بالبشر الذين تولت وزارة الشؤون الاجتماعية رعايتهم في عام 2018⁵⁷". وتعتبر الجالية الإيفوارية أيضا أكثر الجاليات بروزا في صفاقس بين الأيدي العاملة غير النظامية والأشخاص الذين يصلون إلى تونس على متن الرحلات المعترض سبيلها. ووفقا لتقرير صادر عن منظمة أطباء العالم ، "إن المهاجرين الذين تستقبلهم المراكز المختلفة هم أساسا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (94%) و " أكثر من ثلاثة أرباعهم من كوت ديفوار"⁵⁸.

التوزيع حسب نوع الجنس

تشير المعلومات التي جُمعت من أرباب العمل في المدينة إلى أن غالبية المهاجرين الذكور يعملون في المجالين الزراعي والصناعي (وغالبيتهم يعملون بصورة غير رسمية)⁵⁹. وبالمثل تشير البيانات الواردة من التعليم العالي إلى وجود أعداد أكبر من الطلاب الأجانب الذكور. ويمثل هؤلاء 72% من الطلاب الأجانب المسجلين في التعليم العالي العام ومؤسستين خاصتين في صفاقس خلال العام الدراسي 2019/2020 ، وهو رقم يرتفع إلى 79.6% في معهد البوليتكنيك الخاص للعلوم المتقدمة IPSAS⁶⁰.

56 وفقاً للمعلومات المقدمة من أصحاب العمل الزراعيين والصناعيين في صفاقس. ويقدر البعض أن الأيدي العاملة القادمة من بلدان جنوب الصحراء الكبرى هي في الغالب إيفوارية (أربعة من كل خمسة أشخاص). وتؤكد مفتشية العمل في صفاقس هذه التقديرات.

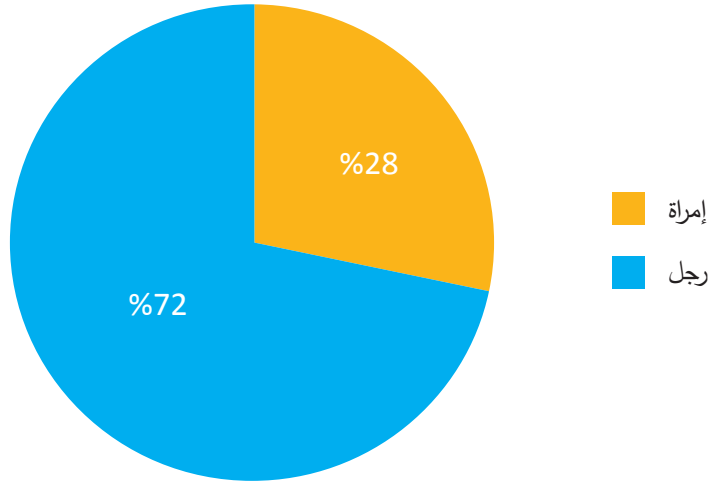
57 التقرير الوطني للهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لعام 2018

58 منظمة أطباء العالم، المهاجرون معاً من أجل الحقوق، مشروع يهدف إلى "تحسين الحصول على الرعاية الصحية للجاليات المهاجرة في تونس" ، تقرير المرحلة الثانية 2017 - 2019.

59 وتؤكد المقابلات التي أجريت مع مسؤولي مفتشية العمل في صفاقس، وكنفدرالية المؤسسات التونسية CONECT، ونقابة الفلاحين بتونس وجود أغلبية من الذكور في هذه القطاعات.

60 معهد البوليتكنيك الخاص للعلوم المتقدمة بصفافس IPSAS تم جمع البيانات في ديسمبر 2019.

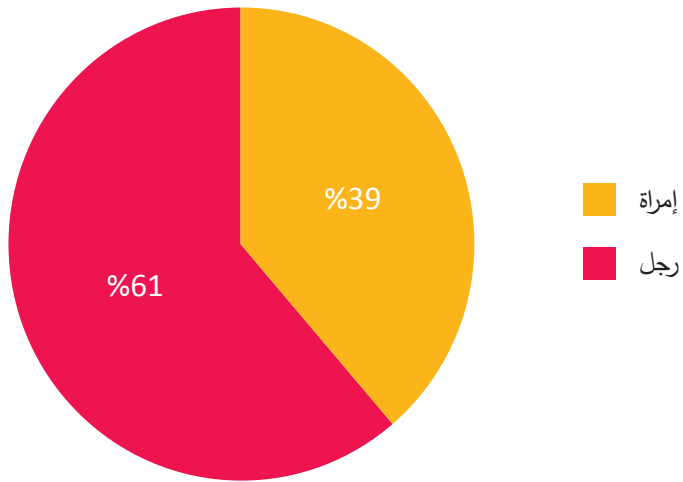
توزيع الطلبة في المدارس العامة ومؤسستين خاصتين في صفاقس حسب نوع الجنس



المصدر: جامعة صفاقس ، IPSAS و ESPIN

وخلافا لهجرة الطلاب التي تعكس قرارات الأسرة التي غالبا ما تستند إلى مفاهيم اجتماعية وثقافية تفضل الفتيان على الفتيات، تظهر إحصاءات المهاجرين وطالبي اللجوء توزيعا أكثر توازنا بين الجنسين، مما يظهر 61% من الرجال مقابل 39% من النساء. ويمكن تفسير الفجوة المستمرة بالظروف الخاصة لبعض مجتمعات اللاجئين، وعلى وجه الخصوص الرجال الإريتريون الذين يفضلون المنفى لتجنب الخدمة العسكرية الإلزامية من سن 15.

توزيع اللاجئين وطالبي اللجوء في صفاقس في عام 2019 حسب الجنس



المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وحدة صفاقس الميدانية

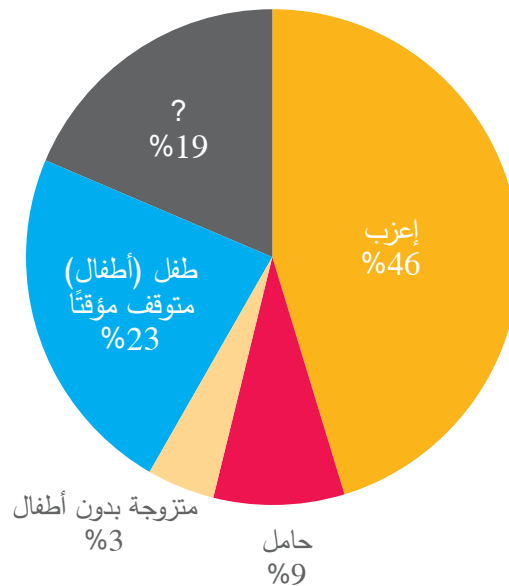
كما يوفر عمل منظمات المجتمع المدني بعض المؤشرات عن حالة المهاجرات. وهم يمثلون أغلبية المستفيدين من الجمعية التونسية لمكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والإيدز. ضحايا الاتجار بالبشر الذين تم استقبالهم في المكتب الدائم لجمعية تونس أرض اللجوء (TAT) (يمثلون 38 ٪ من ضحايا الاتجار الذين يرافقهم TAT في جميع أنحاء الأراضي التونسية بين عامي 2016 و 2017) هم أيضًا من النساء بشكل حصري تقريبًا. تشير البيانات التي جمعتها TAT إلى أن غالبية هؤلاء النساء عازبات وأن ما يقرب من ربعهن تركن أطفالهن وراءهن في بلادهن قبل المجيء إلى تونس⁶¹. ويمكن تفسير الوضع غير المحدد لحوالي 20 ٪ منهن جزئيًا بامتناع بعض مسؤولي البلديات في تسجيل المواليد الجدد في حالة عدم وجود عقد زواج.

61 تونس أرض اللجوء، 2016

62 منظمة أطباء العالم، المهاجرون: معا من أجل الحقوق، مشروع يهدف إلى " تحسين الحصول على الرعاية الصحية للجاليات المهاجرة في تونس"، تقرير المرحلة الثانية 2017 - 2019.

63 تقرير إذاعي للبهيرة أوجي، على قناة إذاعة الديوان المحلية FM، تحت عنوان " نساء الأسر جنوب الصحراء : عبيد في عصر الحرية في صفاقس " في 20 سبتمبر 2019. Disponible en ligne, <https://diwanfm.net/news>

الشكل 2 - الوضع الأسري للمهاجرات اللاتي استضافتهن جمعية تونس أرض اللجوء في صفاقس في عام 2016. تشير علامة الاستفهام إلى حالة غير محددة.



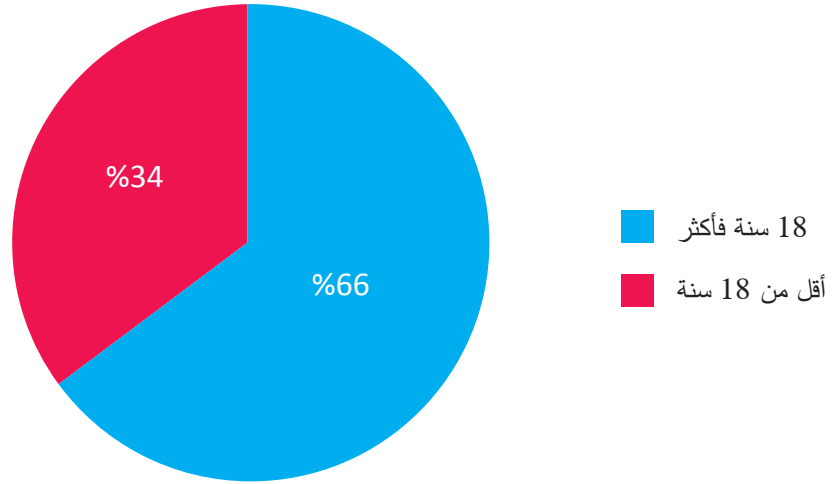
المصدر: جمعية تونس أرض اللجوء، 2016

ووفقاً لتقرير أعدته منظمة أطباء العالم يغطي الفترة من عام 2017 إلى عام 2019، " فإنها تستضيف "نساءً أكثر من الرجال بمقدار مرتين ونصف" ⁶². وبصرف النظر عن هذه البيانات، من الصعب جدا تقديم مزيد من التفاصيل عن حالة المهاجرات اللاتي في وضع غير قانوني. إن نوع العمل المنزلي الذي تقوم به الكثيرات منهن بصورة غير رسمية يجعلهن غير مرئيات على الإطلاق في المجال العام. تشير التقديرات الواردة من تونس أرض اللجوء إلى أن 300 امرأة تم توظيفهن كعاملات منازل بين عامي 2016 و 2018 في أسر صفاقسية دون عقد عمل⁶³.

التركيب العمري

وتبين الإحصاءات التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين توزيع ملتسمي اللجوء بين البالغين والقصر.

توزيع اللاجئين وملتمسي اللجوء حسب الفئة العمرية



المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وحدة صفاقس الميدانية

تعطي البيانات المتعلقة بتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية للتعليم العام (الجنسيات العربية) والتعليم الخاص (الجنسيات الأخرى) والتعليم اللبّي فكرة عن عدد الأطفال الأجانب الملتحقين بالمدارس في صفاقس. وفي الوقت نفسه، شهدت المدرسة اللببية زيادة في معدل الالتحاق بها الذي وصل إلى 240 بين نهاية ديسمبر 2019 وبداية يناير 2020، مما يشير إلى تزايد عدد اللببيين الذين يلجأون إلى صفاقس. استفاد الأطفال اللاجئين من دعم المندوبية الجهوية لحماية الطفولة بمساعدة مالية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتلقوا دورات في اللغتين العربية والإنجليزية في مركز تعليم الكبار وفي مدرسة عامة في حي البحري على بعد ثلاثة كيلومترات من وسط المدينة.

توزيع الطلاب دون سن 18 سنة حسب نوع المدرسة في عام 2020/2019	
نوع المدرسة	عدد التلاميذ الأجانب
عام (تونسي)	86
خاص (تونسي)	8
عام (لبّي)	180
مركز تعليم الكبار (إنساني)	153
المجموع	431

المصدر: المندوبية الجهوية للتربية في صفاقس 1 و 2، والمندوبية الجهوية لحماية الطفولة في صفاقس والمدرسة اللببية في صفاقس

باستخدام البيانات التي تم جمعها عن الطلاب الأجانب في التعليم العالي العام والخاص، وكذلك عن مراكز التدريب، فمن الممكن إعطاء فكرة عامة عن وجود الأجانب في صفاقس في الفئة العمرية التي تقدر بين 18-30 عامًا.

الطلاب الأجانب في التعليم العالي العام والتكوين المهني للعام الدراسي 2019/2018	
نوع المنشأة	عدد الطلبة
الطلبة في القطاع العام	514
الطلبة في القطاع العام (دراسات عليا)	141
الطلبة في القطاع الخاص	1874
شباب في مراكز التكوين المهني	25
المجموع	2,554

المصدر: جامعة صفاقس ومجلس الأعمال التونسي الإفريقي TABC

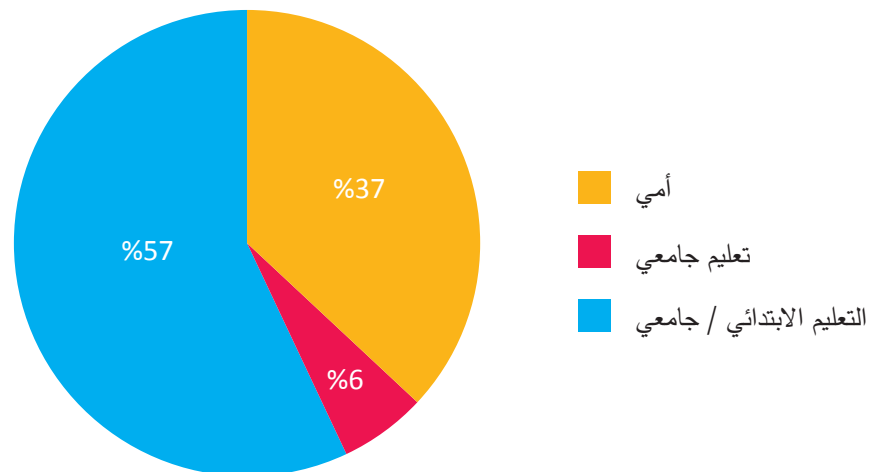
وأخيراً، فإن البيانات المتاحة عن الأشخاص الذين تستضيفهم كل من جمعية تونس أرض اللجوء، ومنظمة أطباء العالم، ومنظمة ATL/MS et Sida، تبين أن الغالبية منهم في سن العمل وبالتالي فإنهم دون سن الستين.

64 المعهد الوطني للإحصاء، 2014

المستوى التعليمي:

تظهر بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن اللاجئين وطالبي اللجوء في صفاقس أن غالبية الأشخاص قد وصلوا إلى مستوى التعليم الثانوي، ولكنها تظهر أيضاً وجود عدد كبير من الأميين. ورغم أن أوضاع اللاجئين تجعل المقارنات صعبة إلا أنه يمكن ملاحظة أن نسبة الأميين تبلغ ضعف نسبتهم بين السكان في صفاقس (17.5 %)، وأن نسبة الأشخاص الذين وصلوا إلى التعليم العالي هي نصف نسبة نظرائهم في صفاقس (17.5 %).⁶⁴

توزيع اللاجئين وطالبي اللجوء في صفاقس حسب مستوى التعليم في 2019



المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وحدة صفاقس الميدانية

ومرة أخرى لا توجد سوى بيانات ضئيلة عن المهاجرين غير النظاميين. ومع ذلك فإن المعلومات التي يجمعها المجتمع المدني ومراكز البحوث والمديريات الجهوية لا تزال مفيدة. ويبدو أن معظمهم لم يحصل إلا على التعليم الابتدائي⁶⁵.

قطاعات النشاط

القطاعات الرئيسية لنشاط المهاجرين في صفاقس هي القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات، حيث يلبون الحاجة إلى اليد العاملة في الوظائف التي يهملها مواطنو صفاقس الذين غالباً ما يكونون أكثر تأهيلاً عن احتياجات سوق العمل المحلية.

تقع مزارع الدواجن والماشية على بعد 10 إلى 20 كيلومتراً من وسط المدينة. عادة ما يكون المهاجرون غير النظاميون قريبين من هذه المواقع بعيداً عن المدينة في أحياء بأسعار معقولة مع وجود أقل للشرطة. ويحصل بعضهم على أجور عينية إضافية في شكل غذاء وسكن من أرباب عملهم. وهم يعملون أيضاً في الورش الصغيرة للأحذية والميكانيكا والبناء والأغذية الزراعية.

كما يتزايد ظهور العديد من مهاجري جنوب الصحراء الكبرى في مهن الخدمات: المطاعم والمقاهي ومحطات غسيل السيارات وأعمال البستنة. والنساء أقل حضوراً في هذه المهن من الرجال، وهن يعملن في المنازل. تشير التقديرات الواردة من جمعية تونس أرض اللجوء إلى أن 300 امرأة تم توظيفهن كعاملات منازل بين عامي 2016 و 2018 في أسر صفاقسية دون عقد عمل⁶⁶.

وهكذا يعترف العديد من أصحاب الأعمال بدور العمالة المهاجرة، ولا سيما العمالة غير النظامية، في قطاعي الزراعة والخدمات وهو الدور الذي يلاقي إزدراء من قبل القوى العاملة التونسية: " هناك مهن لا يحبها الشباب الصفاقسيون: العمل في مزارع الدواجن ومزارع حيوانات الألبان وصناعة البناء ولكن أيضاً مهن الخدمات الصغيرة في المطاعم والعمل في المنازل حيث يشتد الطلب على النساء القادمات من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"⁶⁷.

على عكس الهجرة غير النظامية التي تنشط بشكل رئيسي في البحث عن عمل و/أو العبور فإن هجرة الطلاب متنوعة للغاية. على الرغم من أنه كان من المتوقع أن يعود هؤلاء المهاجرون إلى ديارهم بعد التخرج إلا أنه يُطلب من بعضهم العمل في صفاقس للحصول على وظائف ماهرة في الشركات الخاصة⁶⁸، بل وتمكن آخرون من بدء أعمالهم التجارية الخاصة⁶⁹.

65 ما يعادل التعليم القرآني في كوت ديفوار حيث التعليم ليس مجانياً، بحسب ما أفاد به أحد الموظفين القادم من جنوب الصحراء الكبرى الذين تمت مقابلتهم، أكتوبر 2019.

66 تقرير إذاعي لبهيرة أوجي، على قناة إذاعة الديوان المحلية FM، تحت عنوان " عاملات المنازل القادمات من جنوب الصحراء : عبيد في عصر الحرية في صفاقس " في 20 سبتمبر 2019. متاح على الإنترنت /<https://diwanfm.net/news>

67 مقابلة مع رئيس SINAGRY، قسم صفاقس.

68 مقابلة مع فرانك يوتيج، AESAT.

69 ويوجد في المدرسة الدولية العليا الخاصة للعلوم التقنية في صفاقس (ESPIN) مركز لاحتضان الأعمال التجارية مخصص لهؤلاء الخريجين. في عام 2019، تم إطلاق 17 شركة، 3 منها من قبل خريجين قادمين جنوب الصحراء. فعلى سبيل المثال، "شركة لتعبئة زيت الزيتون التونسي أنشأها خريج كونغولي أو شركة ثانية لمعالجة النفايات أنشأها كاميروني".

12. حصول المهاجرين على الحقوق والخدمات في صفاقس

سهولة الوصول

70 مقابلة مع جمعية صفاقس المزبانية.

71 مفتشية العمل ، منطقة بودريار ، صفاقس.

72 يوم كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، 6 نوفمبر 2019 في صفاقس.

ونظراً لعدم وجود بنية تحتية محلية لاستقبال المهاجرين واللاجئين، ونظراً للتأخير على المستوى الوطني في وضع الإستراتيجية الوطنية للهجرة، فإن منظمات المجتمع المدني تؤدي دوراً هاماً في استقبال الأشخاص وإرشادهم ومتابعتهم. وهم يقومون أيضاً بمناصرة المهاجرين مع السلطات المحلية والوطنية والجمهور في صفاقس.

وقد أبدت بلدية صفاقس اهتماماً خاصاً بالعمل على قضية الهجرة معتمدة على تشخيص محلي لزيادة وعي السلطة المركزية بآثار ظاهرة الهجرة في صفاقس. وتحقيقاً لهذه الغاية تتعاون الحكومة مع المنظمات المحلية لتعزيز حصول المهاجرين واللاجئين على الحقوق والخدمات.

عرض خدمات الاستقبال

تكرس جمعية تونس أرض اللجوء مكتباً اجتماعياً وقانونياً في صفاقس لاستقبال واستماع وتوجيه المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى. ويستقبل هذا المكتب ما متوسطه 50 شخصاً في الشهر جاءوا لالتماس المشورة بشأن وضعهم غير النظامي ومرافق الرعاية الصحية وطلب المساعدة في مكافحة أشكال استغلال أرباب الأعمال والاتجار بهم. وينظم المكتب أيضاً مناسبات اجتماعية وثقافية.

ويندرج تحديد مركز اللجوء وحماية ملتسمي اللجوء ضمن ولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وتقدم المفوضية أيضاً حلولاً للعودة الطوعية تنظمها المنظمة الدولية للهجرة التي تقوم بعمل الترتيبات للعودة إلى بلدان المنشأ. كما تشارك المنظمة الدولية للهجرة في الجهود المبذولة لزيادة الوعي وإعلام المهاجرين واللاجئين بحقوق الإنسان الخاصة بهم وتصدر نشرات وأدلة توجيهية حول كيفية الوصول إلى مختلف الحقوق في تونس للأجانب (الإقامة والصحة والعمل وغيرها).

المهارات اللغوية والثقافية

يتمتع المهاجرون الناطقون بالعربية بسهولة في الإدماج أكثر مما يتمتع به الصحراويون. وقد أكد أعضاء المجتمع المدني الصعوبة الناتجة عن عدم إتقان اللغة العربية بالنسبة للكثيرين⁷⁰. ولمعالجة هذه الحالة، زوّم المندوبية الجهوية لحماية الطفولة بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بتنظيم دورات دراسية في اللغتين العربية والإنجليزية للأطفال القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (معظمهم من الإريتريين والصوماليين والإيفوريين) في مركز لتدريب الكبار.

وبعيداً عن حاجز اللغة، فإن الوضع الغير نظامي الذي يجد الكثيرون منهم أنفسهم فيه يعزز من حالة ضعفهم. فهم يواجهون العزلة المكانية، وغالباً ما يعتمدون ذلك خوفاً من ضوابط الشرطة، ولكن أيضاً العزلة الثقافية والاجتماعية بسبب الحواجز اللغوية وساعات عملهم التي غالباً ما تتجاوز ساعات العمل اليومية القانونية⁷¹. إن عزلهم هذا يجعلهم أكثر عرضة لسوء المعاملة من جانب أرباب العمل⁷².

السلامة والأمن

يوصف الاتجار بالبشر بأنه "ظاهرة آخذة في الاتساع" من قبل جمعية تونس أرض اللجوء، التي أبلغت عن 70 ضحية على الأراضي التونسية منذ ديسمبر 2016 (مقارنة بـ 9 ضحايا في عام 2015 و 56 ضحية في عام 2016 و 14 ضحية في عام 2017)، ومن ضمن ذلك 38% من الحالات تم تحديدها

في صفاقس⁷³. بيد أن عمليات التفتيش المنتظمة التي يقوم بها موظفو مفتشية العمل الجهوية والمحلية في صفاقس (منطقة بودريار الصناعية) لا تمكن من تحديد " جميع الجرائم المرتكبة ، لأسباب منها كثرة تنقل العمال المهاجرين "⁷⁴.

يركز عمل المجتمع المدني على التعرف على ضحايا الاستغلال والاتجار واستقبالهم وإرشادهم، مثل جمعية تونس.أرض اللجوء، وهيئة مكافحة الاتجار بالأشخاص ، وكذلك بعض المحامين في صفاقس الذين يدعمون الشكاوى المقدمة من الضحايا - على الرغم من تردد الكثير منهم في إقامة إجراءات قانونية.

إن المخاطر والاستغلال الذي يواجهه المهاجرون غير النظاميين يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على صحتهم الجسدية والعقلية. ولا يوجد سوى عدد قليل من الآليات لتلبية احتياجات الصحة العقلية للمهاجرين الذين يعتمد معظمهم على شبكتهم المحلية في صفاقس وخارجها. ذكرت جمعية تونس.أرض اللجوء أن النساء العاملات في منازل صفاقسية يسعين إلى الحفاظ على " دعم مجتمعي ، إذا تمكنوا من الاحتفاظ بهاتفهم (و) حشد دوائهم في تونس التي يمكن أن تساعدهم على الهروب من الأسرة التي تقوم باحتجازهم "⁷⁵.

73 جمعية تونس.أرض اللجوء، المكتب الدائم للشؤون القانونية والاجتماعية، المرجع السابق.

74 مفتشية العمل الجهوية في صفاقس ، منطقة بودريار.

75 Tunisie Terre d'Asile, Etat des lieux, op, cit

الحصول على السكن

وفي حين أن الطلاب الحاصلين على تصاريح الإقامة واللاجئين وملتمسي اللجوء الذين تدعمهم المنظمات الدولية لا يواجهون مشاكل كبيرة في العثور على سكن فإن المهاجرين غير الشرعيين يواجهون صعوبات أكبر. إن عدم حصولهم على عقد عمل وبطاقة إقامة وعدم قدرتهم على التحدث باللغة العربية يقلل من فرص حصولهم على سكن مستأجر⁷⁶. يعتمد الكثيرون على شبكات التضامن داخل المجتمع وخارجه، سواء لمشاركة منزل أو للاتصال بالمالكي المنازل المستعدين لتأجير منازلهم⁷⁷.

لا تتوفر أي بيانات عن أماكن إقامة المهاجرين في صفاقس. ومع ذلك فهناك بعض الملاحظات التي تجعل من الممكن فهم التوزيع المكاني للمهاجرين في المدينة وفقاً لنشاطهم. يعيش العديد من الطلاب الأجانب في المباني السكنية في صفاقس الجديدة بالتشارك في إستئجار الشقق. توفر الأحياء الشعبية التي تبعد بضعة كيلومترات عن وسط المدينة إيجارات بأسعار معقولة وقريبة من مواقع البناء والصناعات⁷⁸. وفي المزارع والملكيات الزراعية الموجودة على حافة المنطقة البلدية وخارجها يتمكن الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى في كثير من الأحيان من الإقامة في موقع عملهم⁷⁹.

والمنازل التي أنشئت أصلاً للحراس تتحول إلى عنابر لنوم العاملين الذين يضطربون في الوقت نفسه بدور الحراس. إن غالبية المنازل في صفاقس مجهزة بالكهرباء ومياه الشرب وتقع بالقرب من أماكن الاجتماعات مثل المقاهي وهي بذلك مناسبة للاختلاط مع السكان المحليين⁸⁰.

الحصول على التعليم والتكوين المهني

الحصول على التعليم الابتدائي متاح للمهاجرين واللاجئين رهناً بقبول المعتمديات الجهوية للتربية. وفي السنوات الأخيرة، قبلت المعتمديتان المتواجدتان في صفاقس (صفاقس 1 و 2) تقريبا جميع طلبات التحاق التلاميذ من أسر المهاجرين أو اللاجئين بالمدارس الابتدائية والثانوية. الأطفال الناطقون بالعربية يلتحقون بالمدارس بصورة أسهل.

يتم وضع الأطفال المهاجرين وملتمسي اللجوء غير الناطقين بالعربية في فصل متخصص بالإضافة إلى الدورات التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين باللغتين الإنجليزية والعربية. وتتمتع الأسر الليبية بحرية تسجيل أطفالها في المدرسة الليبية في صفاقس. وهي واحدة من ثلاث مدارس أنشأتها السفارة الليبية في تونس لتعليم مواطنيها.

يختلف الحصول على التعليم العالي بين القطاعين العام والخاص. ففي القطاع العام يتم تحديد حصص على مستوى الحكومة المركزية على أساس الاتفاقات الثنائية الموقعة مع بلدان منشأ الطلاب. والانخراط في القطاع الخاص غير مقيد بالجنسية ولكنه يقتصر على الأشخاص ذوي الدخل الأكثر ارتفاعاً⁸¹.

كما أن التدريب المهني متاح في القطاعين العام والخاص. ومعظم المسجلين الأجانب هم من مواطني أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ويوجدون أساساً في مراكز التدريب العامة.

76 مقابلة مع فرانك يوتيجي ، AESAT.

77 مقابلات مع جوزيف كاسونجا ، Afrique Intelligence، وأرباب العمل من منطقة صفاقس.

78 مفتشية العمل، صفاقس.

79 مفتشية العمل في صفاقس، منطقة عقارب الصناعية.

80 مقابلات مع أصحاب العمل والموظفين في مزارع الماشية على حافة منطقة بلدية صفاقس بين سبتمبر ونوفمبر 2019.

81 ويشدد فرانك يوتيجي وهو طالب ماجستير في كلية إدارة الأعمال الألمانية في تونس العاصمة وعضو نشط في جمعية الطلبة والمتريصين الأفارقة بتونس AESAT، على أهمية الجالية الأفريقية من جنوب الصحراء كمزود للعملة في الاقتصاد التونسي، ويؤكد على أن الطالب القادم من أفريقيا جنوب الصحراء يدفع رسم تسجيل سنوي قدره 5 000 يورو وينفق ما لا يقل عن 1 000 دينار تونسي في الشهر .

الأجانب الملتحقون بمراكز التدريب المهني في صفاقس		
سنة التدريب	مركز التدريب العام	مركز التدريب الخاص
2012/2011	1	-
2013/2012	2	-
2014/2013	7	-
2015/2014	3	-
2016/2015	3	-
2017/2016	3	-
2018/2017	3	4
2019/2018	6	3
2020/2019	7	2

المصدر: الإدارة الجهوية للتكوين المهني والتشغيل في صفاقس

الأجانب المسجلون بمراكز التدريب المهني في صفاقس حسب الجنسية			
الجنسية	2018-2017	2019-2018	2020-2019
بوركينا فاسو	4	8	9
مالي	8	6	6
جمهورية الكونغو الديمقراطية	4	3	6
غينيا	0	0	9
المجموع	18	17	15

المصدر: الإدارة الجهوية للتكوين المهني والتشغيل في صفاقس

يحظر القانون التونسي تعيين موظفين أجنب في " المهن التي يمكن أن يزاولها التونسيون "، باستثناء مهن قليلة تسمح فيها الاتفاقات الثنائية بتوظيف الأجنب. وقد أدت الأولوية التي تعطيها الحكومة والأسر للتعليم العالي إلى نقص في القوى العاملة المتاحة للعمل المنخفض المهارة يضطر أن يواجهها أرباب العمل في صفاقس. ومع ذلك بلغ معدل البطالة في ولاية صفاقس أكثر من 14 % في عام 2014 (أكثر من 15 % على المستوى الوطني) وأكثر من 17 % بين خريجي التعليم العالي (20 % على المستوى الوطني)⁸².

إن توافر فرص العمل في القطاعات التي تتطلب مهارات قليلة أو معدومة ونقص العمالة التونسية يجعل أرباب العمل يلجأون إلى استخدام العمالة المهاجرة ، وغالبا ما⁸³ تكون من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي ظروف غير رسمية⁸⁴.

يتعرض المهاجرون الذين هم في وضع غير نظامي و/أو يعملون بصورة غير رسمية لمخاطر استغلال أكبر. يعمل الكثيرون منهم بدون عقود عمل أو بعقود مزورة. ويعمل الكثيرون خارج الحدود القانونية إذ يبلغ متوسط طول يوم العمل للعمال القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حوالي 11 ساعة ، في حين أن المدة القانونية هي 8 ساعات⁸⁵. ويحرم البعض من أجورهم لشهور بحجة سداد السلف المدفوعة عند التوظيف. ويصادر بعض أرباب العمل جوازات سفر موظفيهم خشية أن يغادر بعضهم تونس فجأة وأيضا كوسيلة للضغط. وبدا يجد المهاجرون أنفسهم غير قادرين على الهروب من المواقف الاستغلالية.

في الواقع " إن اعتداء صاحب العمل علينا مهما كانت طبيعته ولا يمكننا تقديم شكوى، لأن الذهاب إلى مركز الشرطة لحماية نفسك هو الإبلاغ بنفسك على أنك تقيم في وضع غير قانوني"⁸⁶. في عام 2019 ، توفي مهاجر إيفواري نتيجة لظروف استغلاله⁸⁷.

وقد أنشأ الاتحاد العام التونسي للشغل مراكز تنسيق داخل شبكته (بما في ذلك مركز في صفاقس) لضمان أن يلتزم أرباب العمل بالحد الأدنى للأجر⁸⁸ و باحترام العدد القانوني لساعات العمل ودفع أجر العمل الإضافي⁸⁹. غير أنه في الوقت الذي يحاول فيه المجتمع المدني والمفتشية العامة للعمل وضع حد للممارسات التعسفية، يخشى كثير من المهاجرين الإبلاغ عن أرباب عملهم أو مقاضاتهم بسبب حالتهم المحفوفة بالمخاطر⁹⁰. كما أن مباشرة الأعمال الحرة تتزايد بين الطلاب والخريجين الأجنب (تكنولوجيا المعلومات وعمليات التصدير والاستيراد الصغيرة)، وكذلك بين اللاجئين في إطار إجراءات العودة الطوعية التي تنظمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة الذين يقيمون مشروعات في بلدانهم الأصلية⁹¹.

الصحة والرفاه

تختلف إمكانية الحصول على الرعاية الصحية باختلاف وضع الأجنب. يتمتع طلاب القطاع العام بإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية العامة بموجب اتفاقات ثنائية. يجب على الطلاب في القطاع العام أن يحصلوا على تأمين خاص باستثناء الرعاية في حالات الطوارئ والطب المدرسي. ويخضع اللاجئون وملتسمو اللجوء لولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التي تقوم بتغطية تكاليف الرعاية في المستشفيات العامة منذ عام 2011.

يستفيد اللاجئون القصر الذين يبلغ عددهم 157 وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من خدمات واسعة النطاق للأطفال دون سن 16 عاماً، بما في ذلك المتابعة النفسية في مستشفى الهادي شاكر الجامعي، والإحالة إلى قرية SOS المحرس للقصر غير المصحوبين بنوهم، والقبول في مركز الإرشاد والتوجيه الاجتماعي في صفاقس للقصر السوريين الذين يقومون بالتسول. ومن ناحية أخرى تُثقل النساء الحوامل المسجونات أو أمهات الأطفال الصغار المسجونات إلى جناح الولادة خاضع للإشراف.

82 المعهد الوطني للإحصاء ، التعداد العام للسكان والسكنى ، 2014.

83 أفرصة العاطل عن العمل من غير الخريجين في العثور على وظيفة تعتبر ثلاثة أضعاف فرصة العاطلين عن العمل من الخريجين "، محمد علي بن زينة، التعليم والتوظيف في تونس، رسالة دكتوراه تم الدفاع عنها في عام 2008، في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة تونس.

84 وحول هذا الموضوع قامت كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية بتنظيم فاعلية يوم في صفاقس في 6 نوفمبر 2019. وموضوع المناقشة هو " إبحام شباب الصفاقسي عن العمل اليدوي وتشغيل العمالة القادمة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ".

85 مفتشية العمل ، منطقة بودريار الصناعية ، صفاقس

86 جمعية تونس أرض اللجوء، مناقشة حول الإفطار: " الهجرة والنهج الجنساني : الحالة الراهنة والإطار القانوني والآفاق "، بتاريخ 16/10/2019.

87 حقائق عبر الإنترنت ، " صفاقس: مضطهدون ومستغلون، وفاة عامل إيفواري" ، 4 فبراير 2019 ، متاح عبر الإنترنت <https://www.realites.com.tn/2019/02/sfax-perse-cute-et-surexploite-un-ouvrier-ivoirien-decede>

88 ويساوي الحد الأدنى للأجر المضمون المشترك بين القطاعات 440 ديناراً تونسياً، أو نحو 155 دولاراً.

89 الاتحاد العام التونسي للشغل، نقطة ارتكاز بشأن المهاجرين ، صفاقس

90 تلقت مفتشة العمل في بلدة عقارب الزراعية ، الواقعة على بعد 20 كيلومتراً من وسط مدينة صفاقس ، في سبتمبر 2019 ، شكوى من اثني عشر إيفواريًا ضد رئيسهم الذي احتجز جزءاً من رواتبهم عن العمل الذي تم القيام به خلال موسم تصفية الطماطم في مصنعه. ولم يتم البت في القضية لأن المفتشة أفادت بأن "رب العمل والموظفين ، خوفاً من الإجراءات القانونية بسبب استخدام العمال الأجنب بصورة غير مشروعة من ناحية، وبسبب انقضاء مدة تصاريح الإقامة من ناحية أخرى، فقد انتهى بهم الأمر إلى إيلووصول إلى تسوية بعيدا عن مفتشية العمل وعن القانون ".

91 تم إنشاء مشاريع صغيرة للاجئين من جنسيات مختلفة، بعضها في صفاقس وبعضها الآخر في بلدان المنشأ ، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والمعتمدية الجهوية لحماية الأطفال.

92 منظمة أطباء العالم ، هيا نهاجر معا
من أجل الحقوق

تقوم جمعية تونس أرض اللجوء بإحالة المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي والذين لا يتمتعون بتغطية صحية إلى منظمة أطباء العالم، والديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، والجمعية التونسية لمكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والإيدز ، حيث يتلقون العلاج والمتابعة.

لتلبية الاحتياجات الصحية المتزايدة للمهاجرين قامت منظمة أطباء العالم (MDM) بتوسيع نطاق عملها في تونس ليشمل ولايتي صفاقس ومدنين. ومن خلال نهج تشاركي "تشارك مقدمو الخدمات الصحية في لجان متعددة الأعضاء من أصحاب المصلحة ومشاركة بين القطاعات ليكونوا هم أنفسهم عوامل التغيير، وأساسا لتغيير الممارسات والنصوص القانونية المعمول بها".

وقد اشتركوا مع السلطات الصحية ومنظمات المجتمع المدني في ثلاث لجان مواضيعية هي اللجنة المعنية بصحة الطلاب الأجانب، واللجنة المعنية بالصحة الجنسية والإنجابية، واللجنة المعنية بالتغطية الصحية الشاملة⁹².

الوصول إلى المشاركة الاجتماعية والسياسية

شهدت الانتخابات البلدية التي أجريت في مايو 2018 نجاح القائمة المستقلة المؤلفة من أعضاء من المجتمع المدني والتي فازت بنسبة 32.9 % من المقاعد، قبل الحزبين الحاكمين النهضة ونداء تونس الذين فازوا بنسبة 30.4 % و 22.4 % من المقاعد على التوالي. وهذا يدل على أهمية مكانة المجتمع المدني في صفاقس، وله عواقب على سياسات البلدية وخياراتها السياسية بشأن مسألة الهجرة. غير أن المهاجرين واللاجئين لا يتمتعون بأي حقوق سياسية.

الإدماج الاجتماعي والتماكك

إن حاجز اللغة العربية إلى جانب الصعوبات التي يواجهها الأشخاص الذين هم في وضع غير نظامي ولا سيما القادمون من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يخلق مستويات مختلفة من إدماج المهاجرين واللاجئين وفقاً لمناطقهم الأصلية. فيجد المتحدثون باللغة العربية بشكل عام صعوبة أقل في الاندماج عن الصحراويين.

يقوم المجتمع المدني بتطوير أنشطة اجتماعية وثقافية لتعزيز التواصل بين جاليات المهاجرين والمجتمعات المحلية. بيد أن هذه الأنشطة، كما أكد أعضاء المجتمع المدني، لم تحظ إلا بنجاح محدود. وفي المجتمع الطلابي، تنظم الرابطات أيضاً أنشطة توعية بشأن مسألة الهجرة والاندماج⁹³.

الحماية من التمييز

يمثل إصدار القانون الأساسي رقم 11 لعام 2018 بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري خطوة مهمة نحو الحماية من التمييز⁹⁴ ليس فقط ضد المهاجرين ولكن أيضاً ضد التونسيين السود. وذلك رغم أن المجتمع المدني (بما في ذلك جمعية الطلبة والمترجمين الأفارقة بتونس) يشجب عدم إمكانية الوصول إلى مناصب ومهن معينة.

تعمل السلطات البلدية والجمعيات المتخصصة والمنظمات الدولية على حماية اللاجئين و/أو ملتزمي اللجوء المدانين لميولهم الجنسية في بلدانهم الأصلية (14 في صفاقس وفقاً لأرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

وتتيح التوعية التي تقوم بها البلدية للموظفين الإداريين للمهاجرين أمثال الأمهات العازبات أو الأزواج غير الحاصلين على عقد زواج، ألا يجدوا صعوبة في تسجيل أطفالهم حديثي الولادة، أو أن يستفيد الأشخاص غير الحاصلين على تصريح إقامة من عقود الإيجار. تتحدى هذه الجهود الأفكار المسبقة عن الأشخاص السود والمتجذرة في تاريخ تونس وحتى في لهجتها⁹⁵.

93 نظم نادي الفنون السبعة بكلية الحقوق بجامعة صفاقس في فبراير 2020 عرضاً في مسرح البلدية حول قضية المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى. وهو ينتقد التحيزات العنصرية ضد الشعوب الأصلية واستغلالها.

94 "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل يتم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو أي شكل آخر من أشكال التمييز العنصري يعتبر تمييزاً عنصرياً بالمعنى المقصود في الاتفاقيات الدولية المصدق عليها، ويكون من شأنه أن يمنع أو يعوق أو يجرم التمتع بالحقوق والحريات أو ممارستها على أساس المساواة أو يستتبع واجبات وأعباء إضافية".

95 في اللهجة التونسية، يشير المصطلح قليل الاستخدام "Oucif" (أسود حرفياً) إلى كل من لون الشخص الأسود ومصطلح "Khadem" (خادم منزلي) أو عبد. ترجع هذه البقايا إلى عهد العبودية وتجارة الرقيق الأسود في تونس.

16. الخطاب حول الهجرة والإدماج

المواقف العامة تجاه المهاجرين

لا يثير وجود المهاجرين واللاجئين في صفاقس نقاشاً عاماً. يسهل وجود الجاليات الليبية القديمة في صفاقس الاندماج النسبي للمهاجرين الذين وصلوا منذ عام 2011 ذوي الوضع الاجتماعي المتوسط أو حتى الأعلى⁹⁶، على الرغم من أن الوضع الليبي له تأثير على الحياة اليومية في صفاقس⁹⁷. يستفيد المهاجرون الآخرون القادمون من البلدان العربية من الشعور العربي الشامل بالأخوة. ولكن هناك ممارسات من المعاملة العدوانية والعنصرية والتعسفية تجاه المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء الكبرى أبلغ عنها المهاجرون والمنظمات وجمعيات المجتمع المدني. وتواجه المهاجرات أيضاً التحرش الجنسي في مكان العمل (غالباً خلف الأبواب المغلقة في المنازل)، وفي الأماكن العامة وفي مجتمعاتهن المحلية من المهاجرين الآخرين⁹⁸. غير أن هذه الحالات لا تستبعد علاقات الثقة والتضامن التي يمكن إقامتها مع المجتمعات المحلية.

التصور العام للجمهور لسياسات الهجرة والإدماج

يكاد النقاش بشأن سياسة الهجرة الإدماج أن يكون منعماً في تونس. وفي صفاقس يتم قيادة المناقشات بواسطة البلدية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية بتحسين الحوكمة والترويج للمدينة بوصفها "مدينة متوسطة كبرى". وتعكس المشاركة المتزايدة للمنظمات التي عادة لا تعالج قضايا الهجرة وعياً متزايداً بين الجهات الفاعلة المحلية في صفاقس بالحاجة إلى تحسين حالة المهاجرين لصالح الجميع.

وعلى وجه الخصوص، اتخذ الاتحاد العام التونسي للشغل موقفاً مؤيداً للمهاجرين الذين يعملون بصورة غير رسمية بسبب زيادة حالات العمل غير الرسمي بين أعضائه. تتطلع الجمعية التونسية لمكاتب الصرف ATBC إلى جذب المزيد من الطلاب الأجانب إلى مؤسسات التعليم العالي الخاصة. ولا يخفي مسؤولو النقابة التونسية للفلاحين SYNAGRI، حاجتهم إلى الأيدي العاملة التي تأتي كمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

96 أبلغت الوحدة الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في صفاقس عن الضعف المالي لبعض الليبيين في ديسمبر 2019.

97 بين عامي 2011 و2013، حدث نقص في المياه المعدنية والألبان بسبب استيراد كميات كبيرة من هذين المنتجين والمواد الغذائية الأخرى (الكسكس والمعكرونة) إلى ليبيا عبر شبكات التهريب النشط في النقطتين الحدوديتين مع ليبيا وهما بنجاردان والذبية.

98 وكما يتضح من هذه الشهادات التي جمعتها الجمعيات: "في العمل، ليس لدي أيام راحة، أعمل من الخامسة صباحاً حتى العاشرة مساءً"، "يدعونني بالقرط طوال اليوم"، "يقوم سائقو سيارات الأجرة بلمس ساقي. يقومون بالتحرش بي ولا يسمحون لي بالنزول إلى وجهتي إلا بعد أن يتحرشوا بي كما يريدون"، "إخوتي يطلبون مني دفع عمولة لهم أو النوم معهم حتى يعثروا لي على وظيفة".

17. النتائج

التحديات التي تشكلها الصورة العامة للهجرة في مدينة صفاقس إستراتيجية وطنية للهجرة

إن صفاقس ليست المدينة الوحيدة المتأثرة بتدفقات الهجرة التي تشهدها تونس منذ عقد من الزمان. ومع ذلك وبالنظر إلى ثقلها الاقتصادي والديمقراطي الذي يجعلها أكثر جاذبية للمهاجرين من مدن أخرى فإنها تواجه مشاكل لا تستطيع حلها. يشير هذا إلى فراغ قانوني المزدوج: فمن ناحية ، عدم وجود إستراتيجية وطنية للهجرة، وخصوصاً قانون وطني للاجئين، ومن ناحية أخرى عدم وجود سلطات لدى الأجهزة المحلية في موضوع الهجرة في الدستور الجديد لعام 2014. ونتيجة لذلك فإن إدارة العديد من الحالات تُترك للمنظمات الدولية والجمعيات المحلية، وبصورة غير مباشرة للإدارات اللامركزية للسلطة المركزية. ومع ذلك ، فإن البلدية كسلطة محلية منتخبة هي التي يجب أن تأخذ زمام المبادرة عندما يتعلق الأمر بمشاكل محددة. ويبدو أن قيام البلدية بالدعوة إلى سن تشريعات تتناسب مع حالة الهجرة الجديدة هو التحدي الأول الذي تواجهه بلدية صفاقس. وتحقيقاً لهذه الغاية فهي تعمل على حشد دعم نواب المدينة وممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية وجمعيات المجتمع المدني من أجل الضغط على الحكومة المركزية لسن القوانين اللازمة.

المزايا التي يجب التأكيد عليها

وفي معرض الرد على مسألة الهجرة فإن المسؤول البلدي المكلف بالملف ما فتى يجيب بأن الهجرة ينبغي أن ينظر إليها على أنها "فرصة لا مشكلة". والحجة الهامة المطروحة هي ذات طابع رمزي واقتصادي، وهي : مشاريع الإستراتيجيات المختلفة لصفاقس بحلول عام 2030 أو 2050 التي اقترحتها الجمعيات تخطط لرفع صفاقس إلى مرتبة "مدينة متوسطة كبرى". ويطرح هذا التحدي الرمزي على الجهات الفاعلة الاقتصادية، وفي مقدمتها منظمات أرباب الأعمال التي تستفيد من هجرة العمالة الماهرة وغير الماهرة ومن الأسواق المحتملة في بلاد المنشأ : القيام بتوفير الخدمات الصحية والتعليم العالي، على وجه الخصوص. ويبدو أن هذه الجهات الفاعلة الاقتصادية قد أحبطت علماً بهذا النداء، ولكن مشاركة المركز النقابي، أي الاتحاد العام التونسي للشغل وهو مدافع شرس عن حقوق الموظفين التونسيين ولكن أيضاً عن القضايا الإنسانية، هي أمر أساسي. والهدف هو نفسه دائماً: الضغط على الحكومة المركزية، باسم التنمية والانفتاح على الفرص الخارجية، لسن قوانين تنظم الهجرة.

كيف يُحكم التنوع الثقافي

وانتظاراً لذلك فإن معالجة مسألة التعددية الثقافية أمر عاجل. وثمة تحدٍ نشأ باتباع تدابير صغيرة تتعلق بالمعاملة الإدارية للخصائص الثقافية للمهاجرين والمرونة التي أدخلت تحت ضغط البلدية لتسجيل المواليد الجدد بدون عقد زواج لوالديهم، وإضفاء الصبغة القانونية على عقود الإيجار بدون تصاريح إقامة، وما إلى ذلك ، كلها مبادرات في اتجاه التسامح الثقافي. لكن الشيء الصعب لا يزال أمامنا ويتعين القيام به : وهو التحدي المتمثل في جعل التنوع الثقافي حدثاً يومياً.

لا تزال الإجراءات التي تتخذها البلدية محدودة للغاية ، ويبدو أن الشعور بالعزلة الذي يشعر به المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص يزيد إلى حد كبير من تضخيم التحيزات العنصرية وأشكال الاستبعاد. وبالتالي، فإن التغلب على تحديات إدارة الهجرة يتطلب الإدماج الثقافي للمهاجرين وأن يكون لدى البلدية الوسائل اللازمة لمواجهة هذه التحديات.

الحقوق الأساسية للمهاجرين

تكفل اتفاقية جنيف الحد الأدنى من الحقوق للاجئين وملتمسي اللجوء من خلال الخدمات المقدمة بواسطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى والجمعيات المحلية والإدارات الحكومية على المستوى الجهوي. ومع ذلك، فإن المهاجرين غير النظاميين العاملين في القطاع غير الرسمي محرومون عملياً بسبب عدم وجود عقود عمل تضمن الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. وتدرك البلدية هذا الوضع الذي كثيراً ما يتم تفصيله من خلال أعمال الدعم التي تقوم بها جمعية تونس أرض اللجوء ويسجل في تقارير مكتبها الدائم للشؤون القانونية والاجتماعية. يجب أن تتصدى المنظمات المهنية لهذا التحدي ولكنها لا تستطيع بدورها أن تخالف التشريع الساري وأن تأذن لأعضائها بإضفاء الصبغة القانونية على عقود عمل المهاجرين في المهن التي " يمكن " أن تمارسها القوة العاملة الوطنية. ونتيجة لذلك ، فإن مشاركة الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي يعتبر فرعه في صفاقس من الجهات القوية، ستكون الحلقة الأولى في حماية حقوق الإنسان لهذه الفئة الضعيفة من المهاجرين.

المؤلفة: فتحي رقيق، دكتوراه، أستاذ في علم الاجتماع، ركزت أطروحته على الهجرة التونسية.
في: ديسمبر 2020

معلومات الاتصال

منظمة المدن والحكومات المحلية
المتحدة، إسبانيا:
Carrer Avinyó, 15
08002 Barcelona (Spain)

@urban_migration
icmpd.org/mc2cm
mc2cm-team@icmpd.org

برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية (الأمم
المتحدة - المونل) كينيا :
P.O. Box 30030 00100
UN-Habitat, Nairobi, Kenya

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
مكتب التنسيق الإقليمي للمنطقة
المتوسطة، مالطا:
Regional Coordination Office
for the Mediterranean
St Anne Street, FRN 9010
Floriana, Malta

